DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1999/1
21 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩
٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن الدورة العادية الثالثة

نيويورك، ١٤ - ١٦ و ٢١ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا	- المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	٥
ثالثا	- أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	١٠
رابعا	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	٢٢
خامسا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢٥
سادسا	- تعبئة الموارد	٢٦
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
سابعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد	٣٥
ثامنا	- المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	٤٣
تاسعا	- التعاون بين الجنوب والجنوب	٥٣
عاشرا	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٥٦
حادي عشر	- لجنة التنسيق المعنية بالصحة	٥٩
ثاني عشر	- مسائل أخرى	٦٢

98-34921 111298 151298

الفصل | الصفحة

المقررات المتخذة

الرقم		
١٨/٩٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية .	٩
١٩/٩٨	ترتيبات البرمجة الخلف	١٤
٢٠/٩٨	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٢٤
٢١/٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنقيح النظام المالي	٤٨
٢٢/٩٨	ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٥١
٢٣/٩٨	استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٩
٢٤/٩٨	استراتيجية تمويل صندوق السكان	٤١
٢٥/٩٨	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ المعقودة في ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر و ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	٦٣

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أبلغ أمين المجلس التنفيذي الوفود بأنه في أعقاب قرار من المكتب عقدت الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ومن ٢١ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر بغية تمكين الوفود من المشاركة في حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات، المقرر إجراؤه في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ على النحو الوارد في الوثيقة DP/1998/L.4 و Corr.1، بصيغتهما المعدلة شفويا من جانب أمين المجلس التنفيذي. ونظرا لعدم توفر وقت لإجراء مناقشة كافية، قرر المجلس تأجيل النظر في التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية في عام ١٩٩٨ (لبنغلاديش وتونس وجنوب أفريقيا ولبنان (البند ١٤)) إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وطلب أحد الوفود أن يجري النظر في التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية تحت بند مستقل من بنود جدول الأعمال، مما يبرز الأهمية التي يعلقها المجلس على مناقشة هذه التقارير على نحو كامل. وأخطر الأمين المجلس بأنه في التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى جنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15)، ينبغي إضافة باكستان إلى قائمة البلدان المشتركة. وقرر المجلس أيضا تأجيل النظر في البند ١٣ من جدول الأعمال في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتناول النهج القطاعية النطاق، إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

٣ - ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد الدورات في عام ١٩٩٩، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩: ٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩: ٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩: ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩: ١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٤ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية الإبقاء على التواريخ على النحو الذي تمت الموافقة عليه، لافتا النظر إلى الصعوبات التي نتجت عن إعادة تحديد موعد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وأعرب وفد آخر عن أمله في ألا تعقد الاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي وقت إجراء المناقشة العامة في الجمعية العامة وذلك لإعفاء الوفود من مواجهة صعوبات. ووافق المجلس على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وأشار أمين المجلس التنفيذي إلى أنه بناء على طلب المجلس، تسمح خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بعقد اجتماع مشترك يستغرق نصف يوم مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم

المتحدة للطفولة. ويتعيَّن أن يتخذ اجتماع مشترك لمكتبي المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قرارا نهائيا بشأن موعد انعقاد هذا الاجتماع وجدول أعماله. ووفقا لما طُلب في المناقشة، سيُدعى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الاشتراك في الاجتماع المشترك من خلال مكتبه.

٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما، بدون تعليق، بخطة العمل السنوية المقترحة لعام ١٩٩٩ (DP/1998/CRP.10) رهنا باتخاذ قرار نهائي بشأنها في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان استهلالي من مدير البرنامج

٦ - أعلن مدير البرنامج في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي أنه سيترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولكنه قال إنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به قبل انتهاء مدة توليه منصبه وأنه يهدف إلى إنجاز أكبر قدر ممكن من العمل خلال تلك الفترة. وفي هذا الصدد، تكلم عن عملية الإصلاح الجارية وضرورة توفير تمويل على أساس أمتن ويمكن التنبؤ به وضرورة تحسين صورة التأثير الذي تحققه البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن هدفه أثناء وجوده في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مواصلة العمل على إقامة تحالف عالمي ضد الفقر.

٧ - وركز مدير البرنامج، عند إحاطته المجلس التنفيذي بالتطورات الأخيرة، على أربعة مواضيع رئيسية. فأشار في مجال تحسين صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الفوائد التي تحققت نتيجة اختيار سفيرين من سفراء المساعي الحميدة لتمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانتاج مواد ترويجية جديدة. وفيما يتعلق بإقامة الشراكات، أشار إلى المناقشات التي جرت مع البنك الدولي ومع مانحين ثنائيين. وفي المجال المتعلق بالنتائج، أشار إلى اختبار المنهجية المتعلقة بقياس النتائج في مجالي الفقر وتسخير الحكم الجيد من أجل القضاء على الفقر في ١٠ بلدان من التي تنفذ فيها برامج قطرية. ومن حيث تحسين القدرة التنظيمية، أشار إلى تطوير مهارات الموظفين واستمرار الإصلاحات في الأمم المتحدة وتنقيح وصف وظيفة المنسق المقيم. وأشار أيضا إلى أن تقييم المرحلة الرائدة لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة اقترب من الاكتمال، وستجري إحاطة اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بذلك في تشرين الأول/أكتوبر.

٨ - وأعلن مدير البرنامج أن التقرير الأول بشأن التغلب على الفقر الإنساني سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر وأنه سيبرز الخبرة القطرية في القضاء على الفقر والدور الذي يمكن أن يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد. وأوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الذي صدر مؤخرا أن التفاوت في توزيع الدخل في العالم قد زاد: إذ يعزى إلى ٢٠ في المائة من السكان في أغنى البلدان نسبة ٨٦ في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك الخاص في العالم في حين يعزى إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان نسبة ١,٣ فقط من هذا المجموع. وذكر بعض الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين تلك الحالة.

٩ - وأكد مدير البرنامج بعد ذلك أنه يلزم لكي يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل المذكور آنفا توفير الموارد المالية اللازمة. وأشار مدير البرنامج، كمعلومات أساسية للمناقشة التي تجري في وقت لاحق في الدورة بشأن استراتيجيات التمويل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن الموارد الأساسية العادية للمنظمة آخذة في الانخفاض: ويرجع نحو ٩٠ في المائة تقريبا من الانخفاض إلى زيادة قيمة الدولار. وأكد على أهمية جعل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتم على أساس مستدام.

١٠ - وأعربت وفود عديدة في تعليقها على البيان الذي أدلى به مدير البرنامج عن أسفها لرحيله المقرر عن البرنامج، وعن تقديرها للعمل الذي أنجزه خلال فترة توليه منصبه. وتمنت له النجاح في منصبه الجديد. وتعهدت أيضا بمواصلة التعاون الوثيق معه بشأن المسائل المعلقة خلال المدة المتبقية من فترة توليه منصبه. وكررت عدة وفود الموضوع الذي تناوله مدير البرنامج المتعلق بأنه يلزم لكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الاضطلاع بولايته توفير موارد متزايدة ويمكن التنبؤ بها. وأعرب وفدان عن رغبتهما في أن يجري اختيار مدير البرنامج القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي التي تقدم مجتمعة أكبر مبلغ من التمويل للمنظمة.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى التزام مدير البرنامج بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وأعرب عن تقديره لتلك الجهود. وتناول وفد آخر الاهتمام الكبير الذي أبداه مدير البرنامج بأفريقيا وعمله من أجل تخفيف حدة الفقر هناك. وأعرب وفد من أوروبا الشرقية عن تقديره للعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها. وأعرب عن أمله في ألا تجد المنظمة أن من الضروري أن تقلل دعمها المالي للأنشطة المبذولة في تلك المنطقة. وأثنى وفد آخر على مدير البرنامج لما بذله من جهود في إقامة وتعزيز نظام المنسق المقيم؛ وأعرب عن أمله في أن يرى أن هذه الجهود مستمرة.

١٢ - ووجه مدير البرنامج شكره للوفود على دعمها، واختتم كلمته قائلا بأن التحدي الأعظم الذي يواجه خلفه هو التحفيز على تعبئة الموارد اللازمة للمنظمة في لحظة حاسمة من تاريخها.

ثانيا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧

١٣ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الخدمات المالية والإدارية تقارير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29 و Corr.1) وعن معلومات تفصيلية متصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ (DP/1998/29/Add.1) وتقرير مدير البرنامج بشأن معلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لعام ١٩٩٧ (DP/1998/33) وإضافته بشأن معلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية الممولة من مصادر غير مصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33/Add.1).

١٤ - وعلق كثير من المتكلمين على وضوح الصيغة المحسنة والمنسقة للمعلومات الواردة في الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ وجودة عرضها. وأوصى أحد الوفود بأن تتبع الصناديق والبرامج الأخرى تلك الصيغة أيضا. ومن المسائل المثيرة لقلق أساسي بين معظم الوفود انخفاض التبرعات والتنبؤ بحدوث نقص في رصيد الموارد العادية إلى الصفر وإن كان التنبؤ يتمشى مع رغبات المجلس التنفيذي. وأثيرت تساؤلات بشأن المستوى المتنبأ به للنفقات الممولة من الموارد العادية في ميزانية الدعم لفترة السنتين الذي لم يتغير مع النقصان المتوقع في الإيرادات والنفقات البرنامجية. وأشار أحد الوفود إلى أن المصروفات الإدارية وتكاليف الدعم من المرجح أن تبقيا على ما هما عليه إلى حد كبير خلال السنتين القادمتين نظرا لأنهما اعتمدتا بالفعل في ميزانية فترة السنتين. ولكن نظرا لأن مقدار الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يمكن استخدامها في البرامج ستنخفض على الأرجح خلال الفترة ذاتها، فستتجه الموارد التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية التكاليف الإدارية إلى الزيادة، ربما حتى إلى مستويات تجاوز نسبة ٣٠ في المائة. وصرح الوفد بأن هذا يمكن أن يشكل عائقا خطيرا في جهود البرنامج لجمع الأموال نظرا لأن الحصة التي يتحملها البرنامج لتغطية التكاليف الإدارية ستكون أعلى بكثير من حصص وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى.

١٥ - وصرح أحد الوفود بأن الجدول ١٨ في الوثيقة DP/1998/29 ينبغي أن يعرض على أساس المساهمات الرئيسية، وليس كإضافة للموارد العادية والموارد الأخرى، لأن ذلك العرض يخلط بين مفاهيم مختلفة. ورحبت عدة وفود بالزيادة في تنفيذ البرامج في إطار أسلوب التنفيذ الوطني. وسأل أحد الوفود عن مدى المرونة في تكاليف الدعم التي تدفع إلى الوكالات المنفذة، وسأل عما إذا كان يمكن تحميل معدلات مختلفة بالنسبة للأنشطة المختلفة.

١٦ - وصرح أحد الوفود بأنه سيؤجل أسئلته بشأن الاحتياطي التشغيلي إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بناء على التعليقات التي أدلى بها مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الخدمات المالية والإدارية بشأن الورقة التي ستقدم في ذلك التاريخ. وسأل أحد الوفود عن السبب في أن ميزانية دعم الصناديق الاستئمانية لفترة السنتين قد زادت في حين أن الإيرادات قد نقصت. وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بالزيادة في الموارد الأخرى واقترح تخفيض هدف المخصصات من الموارد الأساسية في البلدان التي تلقت مستوى مرتفعا من الموارد الأخرى. وصرح أحد الوفود بأنه يرى أنه يتعين إطالة أمد تنفيذ بعض البرامج نظرا لانخفاض حجم الموارد العامة. وحذر من الاعتماد على عدد ضئيل من المانحين وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى استراتيجية للتمويل في المستقبل وأنه يتعين تعبئة الإرادة السياسية لزيادة التمويل الأساسي.

١٧ - وردت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) ومدير البرنامج المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) على الأسئلة والتعليقات المثارة. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط للموارد البرنامجية المتاحة فقط وليس للاحتياطي التشغيلي. وفيما يتعلق بمسألة الموارد العامة، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك الوفود قلقها إزاء نسبة التكاليف الإدارية إلى البرامج ويستعرضها على ثلاث جبهات: حجم البرامج والتخفيضات في التكلفة والإيرادات. وأوضحا أيضا

أن ميزانية الدعم لفترة السنتين لا تتمتع إلا بمرونة محدودة في الأجل القصير فيما يتعلق بتقليصها في مواجهة مزيد من التعديلات التخفيضية في النفقات البرنامجية. واستنادا إلى وفورات الحجم الكبير، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستوعب بالكامل مزيدا من التمويل البرنامجي، الأمر الذي سيكون له تأثير واضح على النسبة. ومن المتوقع أن تتحقق مكاسب ناتجة عن الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المختلفة التي تطبق كجزء من عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١ ومن بينها زيادة الأتمتة والتبسيط واللامركزية. كما أن حجم شبكة المكاتب القطرية سيكون له تأثير أيضا على التكاليف.

١٨ - وأشارت الإدارة إلى أنه في الماضي كانت تخصم نسبة مئوية ثابتة من الإيرادات الخارجة عن الميزانية الموفرة من موارد أخرى لتغطية تكاليف الدعم. وسيشجع حاليا المديرون على النظر في التكاليف الفعلية لمشاريع الدعم التي تختلف في الحجم وفي التعقد. وفيما يتعلق بالمسألة المتصلة بأن مستوى ميزانية الدعم لفترة السنتين المتعلقة بمصروفات الصناديق الاستئمانية لعام ١٩٩٧ قد أظهر زيادة، بينما تناقصت الإيرادات، فيتعين أن يكون من المفهوم أن الإيرادات ترد قبل الأنشطة التي قد تحتاج إلى دعم إداري مستمر في السنوات المقبلة. وقد أحاطت الإدارة علما بالتعليقات بشأن عرض الجدول المتعلق بمساهمات المانحين وأشارت إلى أن البيانات ستعرض بصورة مختلفة في المستقبل.

١٩ - ولاحظ المجلس التنفيذي الزيادة في نفقات البرامج، التي تجاوزت في عام ١٩٩٧ التبرعات، ولاحظ أيضا استمرار النقص الخطر في مستوى التبرعات للموارد العادية واستنزاف باقي الموارد المتاحة للأنشطة الرئيسية.

٢٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29) والمعلومات التفصيلية المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29/Add.1) وكذلك تقرير مدير البرنامج بشأن المعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33) وملحقه بشأن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة العادية والخارجة عن الميزانية والممولة من مصادر بخلاف البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33/Add.1).

أنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير الإحصائية السنوية

٢١ - قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) الوثيقة DP/1998/30 بشأن أنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوثيقة DP/1998/31 التي تشمل إحصاءات الشراء لمنظومة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧. وتناولت المديرة المساعدة بإيجاز عددا من الأنشطة المحددة التي يضطلع بها المكتب تمشيا مع ولاياته الأساسية.

٢٢ - وفيما يتعلق بدور المكتب في تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة في استحداث آليات وممارسات مشتركة للشراء الفعال من حيث التكاليف والواضح، أكدت مديرة البرنامج المساعدة على قيادة المكتب في استحداث قاعدة بيانات الموردين المشتركين للأمم المتحدة، لدعم إصلاح الشراء. وأوضحت أيضا أن

التقرير أشار إلى أن المكتب قام بزيادة مهامه الداعمة لفرق البرنامج الإنمائي القطرية تعزيزا لقدرة الشراء لوحدات التنفيذ الوطنية، ولا سيما عن طريق تقديم المشورة والتدريب.

٢٣ - وفيما يتعلق بخدمات الشراء المباشرة التي يقدمها المكتب إلى منظومة الأمم المتحدة ككل وإلى المجتمع الإنمائي بصفة عامة، ولا سيما إلى حكومات بلدان البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، أشارت المديرة المساعدة إلى أن هذه الأنشطة زادت بقدر كبير وأن البرنامج الإنمائي يرى زيادة مستمرة وإمكانية للنمو في مثل هذه الخدمات مستقبلا. وفي هذا السياق أشارت أيضا إلى مبادرات المكتب ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى للتعاون بصورة أوثق مع البرنامج الإنمائي وشركائه لضمان الوفاء بطلبات العملاء عن طريق مطالبة الكيان الموجود في أفضل وضع يمكنه من تنفيذ طلب الشراء.

٢٤ - وطمأنت المديرة المساعدة الوفود بأن المكتب يواصل الجهود الخاصة لتسهيل وصول البائعين إلى نظام الشراء بالأمم المتحدة عن طريق تنظيم حلقات دراسية للأعمال التجارية وبتقديم الإرشاد والوصول إلى المعلومات بشأن الفرص التجارية. وتصدت لقضية أن إحصاءات الشراء التي ينشرها المكتب تذكر البيانات على أساس بلد منشأ الصانع على نحو ما كان يطلب أحيانا. وذكرت أن المكتب لا يستطيع في هذا الوقت الحصول على مثل هذه المعلومات من وكالات الأمم المتحدة التي قامت بالشراء. وفي الختام استرعت المديرة المساعدة انتباه المجلس التنفيذي إلى حقيقة أن نصيب الشراء من مصادر في البلدان النامية ظل في عام ١٩٩٧ على المستوى العالي البالغ ٦٧ في المائة من جميع المشتريات الممولة من البرنامج الإنمائي.

٢٥ - وأعربت عدة وفود عن الارتياح إلى تقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة المكتب. وأكد أحد الوفود تقديره الخاص لأعمال المكتب في ميدان شراء السلع ذات المواصفات المواتية للبيئة وشجعه على مواصلة هذا الجهد. ورحب وفد آخر بزيادة نمو خدمات الشراء التي يتولاها المكتب في دعم وتعاون وثيق مع حكومات بلدان البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وأيدها. كما شجع زيادة الجهود من جانب المكتب للاضطلاع بمبادرات شراء مشتركة مع غيره من كيانات الأمم المتحدة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات (DP/1998/30) وبالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/31).

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية

٢٧ - قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) استراتيجية لإجراء تنقيح شامل للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي لإتمامه في ١٩٩٩، وكذلك مقترحات تغيير النظام المالي الذي يغطي ميزانية الدعم لفترة السنتين وتقاسم التكاليف من المصادر غير الحكومية والشراء والوارد في الوثيقة DP/1998/32. كما تناولت المديرة المساعدة تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التغييرات المقترحة (DP/1998/37).

٢٨ - وكانت التغييرات المقترحة فيما يتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين نتيجة لقرارات اتخذها المجلس التنفيذي بشأن تنسيق عرض ميزانيات الصناديق والبرامج والتغييرات التي انعكست أساسا في المصطلحات الفنية. ووضع نص أنظمة الشراء الفريق العامل المعني بالشراء والذي أنشأه الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لخدمات الدعم العامة وكان جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولوحظ أن النص قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في صورة متطابقة (انظر الوثيقة DP/FPA/1998/10) وأن الصناديق والبرامج الأخرى، تنظر كذلك في اعتماد النص.

٢٩ - وعالجت المديرة المساعدة مسألة تتعلق بالسياسات أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها بشأن استخدام غير الموظفين في الشراء. وأشارت إلى المقرر ٢٩/٩٥ الذي اعتمد بموجبه المجلس التنفيذي الأنظمة بما يسمح للمدير بتخويل السلطة لغير الموظفين لاستلام الأموال وإيداعها والالتزام بها وإنفاقها بناء على حاجة البرنامج الإنمائي، على أساس استثنائي، إلى استخدام موظفين يتعاقد معهم على المستوى المحلي. وأشارت إلى كيفية ترحيب المجلس التنفيذي بصفة خاصة بالمبادرة بوصفها خطوة إيجابية نحو الاستخدام الأفضل للقدرة الوطنية في برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. ولوحظ كذلك أن سلطة الشراء في مثل هذه الظروف كانت لكميات محدودة وأنه لا يوجد دليل للقول بأنه حدث تسامح في المبادئ الأساسية التي تحكم الشراء. وأثير موضوع هذه السياسة في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضوء الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن إصلاح نظام الشراء والاستعانة بمصادر خارجية. وطمأنت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي إلى أن البرنامج الإنمائي ينوي الامتثال للطلب المتعلق بعدم تخويل سلطة الشراء إلى موظفين مجانيين. وأعربت عن الأمل في أن يؤيد المجلس التنفيذي، كموضوع يتعلق بالسياسات، استمرار استخدام تخويل السلطة إلى أعضاء غير موظفين في الحالات ذات الصلة، ومع الموافقة على الأنظمة المقترحة على النحو المقدم لم يبدِ الأعضاء أية تعليقات إضافية.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ الهيكل المنقح المقترح للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في المرفق الأول من الوثيقة (DP/1998/32)؛

٢ - يقر التنقيحات المقترحة للصيغة الحالية للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/FIN REG & RULES/Rev.1 and Rev.2) الواردة في المرفق الثاني، الفروع ألف وباء وجيم من الوثيقة DP/1998/32.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٣١ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة (DP/1998/37).

ثالثا - أطـر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ترتيبات البرمجة الخلف

٣٢ - قدم مدير البرنامج الوثيقة DP/1998/34 بشأن استعراض ترتيبات البرمجة الخلف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن الاستعراض قد أتاح الفرصة لتقييم الإنجازات التي تحققت بعد مضي نحو ٢٠ شهرا من التنفيذ الكامل ولتحديد المجالات التي تتطلب إجراءات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلبت مزيدا من الإصلاح.

٣٣ - وأكد، كما تجلى في الاستعراض، أن المبادئ الأساسية لمقرر المجلس التنفيذي الهام ٢٣/٩٥ قد انعكست في برمجة البرنامج الإنمائي: مزيد من اللامركزية، وإجراءات برمجة مبسطة: وأدوات تخطيط مبسطة؛ وتحول إلى إطار برمجة ثلاثي السنوات وذي موارد دائرة؛ وإن تحدي تنفيذ نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية لتحقيق برمجة عالية الجودة ومركزة من أجل التنمية البشرية المستدامة قد تطلب من البرنامج الإنمائي إجراء تغييرات كثيرة بعيدة الأثر من عملياتها التنفيذية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل والأقل نموا وكذلك البلدان التي تحتاج إلى بناء قدرات إضافية. ومع اكتمال التحول، بدئ باتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحقيق مزيد من التركيز البرنامجي. وتبسيط إجراءات البرمجة وتخصيص الموارد، وتحقيق لامركزية الإجراءات واتساقها مع الوكالات الأخرى، وتطبيق المبادئ التوجيهية في التنفيذ.

٣٤ - وأشار مدير البرنامج، منتقلا إلى الإطار، إلى أنه من المؤسف، رغم ازدياد الموارد غير الأساسية، إن هدف الموارد الأساسية الذي أقر في المقرر ٢٣/٩٥ لم يتحقق. وأكد، نظرا للتعديلات المحدثة في مستويات البرمجة، أكد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيحتاج، لوضع تخطيط متواصل وهادئ للموارد، إلى المضي في فترة التخطيط المتأخرة فعلا إلى العام ٢٠٠١. ومراعاة لمداولات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل، طلب إلى المجلس النظر في تمديد الإطار المالي للمقرر ٢٣/٩٥ ليشمل العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥ من المقرر ٢٣/٩٥، التي تهدف إلى صون السلامة المالية للمنظمة. كما سينطبق هذا التمديد على مخصصات بنود معينة في البرنامج، وربما يتضمن تنسيق مخصصات دعم التكاليف، حسبما أوصي به في وثيقة الاستعراض.

٣٥ - وأشار إلى أنه يمكن للمجلس التنفيذي أيضا، من خلال توسيع شمول المقرر ٢٣/٩٥، النظر في تطبيق منهجية توزيع مخصصات هدف المخصصات الأول من الموارد الأساسية، واحتمال تقديم بيانات الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٧، وكما يمكن إرجاء مناقشة الموضوع الأخير إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

ووفقا لما تقترحه الفقرة ٨٨ من وثيقة الاستعراض، ربما يرغب المجلس أيضا في إدراج "موارد أخرى" في حسابات التوزيع لبلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، فضلا عن أن التحويلات إلى موارد هدف المخصصات في الموارد الأساسية قد تنجم عن التنسيق المقترح لمخصصات دعم التكاليف.

٣٦ - واختتم مدير البرنامج تعليقاته التمهيدية بتأكيد إيمان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العميق بمبدأ التدرج وبتأكيده مجددا على الإسهام الهام جدا الذي تقدمه التبرعات من البلدان المتبرعة الصافية لعمل البرنامج الإنمائي وللأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه يمكن إجراء محادثات أكثر عمقا بشأن مسائل البلدان المتبرعة الصافية خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٣٧ - وعلقت بعض الوفود بطريقة إيجابية على الطبيعة الشاملة الوثيقة، مشيرة إلى أن عددا من المسائل المعقدة التي أثيرت ستتطلب من المجلس التنفيذي مزيدا من المناقشة، بما في ذلك أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٣٨ - وأثنى على التعزيزات المجزأة للنوعية العامة للبرامج الإنمائية وتركيزه ولامركزيته وفعاليته من خلال نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية. وذكر عدد من البلدان بأن الإسهامات الهامة للبرنامج الإنمائي تسهم في النهوض بالتنمية البشرية المستدامة، وفي متابعة المؤتمرات والاتفاقيات العالمية، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك في مجموعة من الإصلاحات الهامة، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٩ - وسلم عدد من المتحدثين بالطبيعة المرهقة لإجراءات برمجة هدف المخصصات في الموارد الأساسية ومستلزماته التوثيقية، وأشار متحدث واحد إلى أن الجهود لم تكن غالبا متناسبة مع مستوى الموارد المتاحة. وحثت بعض الوفود على إجراء تبسيط إضافي لمتطلبات البرمجة وعلى مزيد من اللامركزية. وطُولب بتقديم اقتراحات واضحة عن كيفية تعزيز مرونة النظام الحالي لهدف المخصصات من الموارد الأساسية ليتم استعراض هذه الاقتراحات خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٤٠ - وفيما يتعلق بترشيد عملية البرمجة وتبسيطها، اقترح متحدث واحد ضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي بتشجيع زيادة الاستفادة من التقييم القطري المشترك، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إلغاء مذكرة البرنامج الإنمائي الاستشارية. وأثار عدة متحدثين مسألة ضرورة مراعاة إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، وزيادة إيضاح العلاقة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر التعاون القطرية، وآثارها على دور المنسقين المقيمين.

٤١ - وطالب عدة متحدثين بتقديم معلومات إضافية عن الآثار المترتبة على الانتقال من نظام الاستعراض السابق إلى اللاحق. وطالب متحدث، في هذا الصدد، بتحديد موعد عقد جلسة إعلامية أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بشأن النظام اللاحق المقترح، وكذلك عن مؤشرات الأداء وتقييم الأثر، الأمر الذي من شأنه أن يدعم النظام.

٤٢ - وتم الترحيب بالتقييم المخطط له لهدف المخصصات الثالث من الموارد الأساسية، وكذلك بدوره في تفعيل الموارد التكميلية. وبينما أقر متحدث واحد بأن تقييم أطر التعاون الإقليمية مازال أمرا مبكرا، فإنه بتقديم تقرير موجز عن الوضع الحالي للأنشطة الإقليمية.

٤٣ - وأشارت وفود عديدة إلى أن النقص الكبير في الموارد قد عرض تنفيذ الترتيبات للخطر، وبخاصة نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية، مما حدى بمدير البرنامج إلى أن يمدد الإطار الزمني للأموال المخصصة لفترة الثلاث سنوات الأولى لتخطيط الموارد الدائرة بحيث تشمل سنة رابعة. وأشار بعض المتحدثين إلى المشاكل التي واجهها الممثلون المقيمون والحكومات لدى تكييف أطر التعاون القطري مع حالة النقص، وأكدوا على أنه يتعين على بلدان البرنامج أن تخطط استنادا إلى أهداف واقعية.

٤٤ - وحثت وفود كثيرة بشدة على تجديد الالتزام بتحقيق الهدف المقرر للموارد الأساسية، مع إشارة وفد واحد إلى أنه باعتبار أن ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قد جرى تغطيتها فعلا، يمكن لجميع التبرعات الجديدة خلال الفترة أن تتدفق على البرامج. وأكد متحدث آخر على أنه لابد من أن تظل الأموال الأساسية، الأساس الصلد للبرنامج الإنمائي. إذا ما أريد المحافظة على نزاهة المنظمة وحيادها وعالميتها. وأشار وفد واحد إلى أن حالة النقص في الموارد الأساسية وارتفاع مستوى التبرعات غير الأساسية يوحيان بحدوث تغير هيكلي أساسي، له آثار ينبغي إجراء مزيد من الاستقصاء لها.

٤٥ - ووافقت وفود كثيرة على التمديد المؤقت المقترح للإطار المالي لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ إلى حين إجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل الأكثر تعقيدا التي أثيرت في الاستعراض، بما في ذلك رقم التخطيط وعلاقة الإطار بميزانية الدعم لفترة السنتين. وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم من أن ميزانية الدعم لفترة السنتين تفرق بوضوح بين البرنامج والتكاليف الإدارية وتعتبر شفافة بالقدر الممكن.

٤٦ - ووافق متحدثون كثيرون على التبسيط المقترح لعوامل تكاليف الدعم المقترحة كجزء من التمديد على الرغم من أن البعض قد طالب بتقديم مزيد من التوضيح بشأن خلفية التغييرات وآثارها.

٤٧ - وجرت مناقشة هامة بشأن منهجية توزيع موارد هدف المخصصات من الموارد الأساسية الأول، مع حدوث توافق عام في الرأي بأن المجلس التنفيذي سينظر في المسائل المعنية بمزيد من التفصيل خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، مع التأكيد على المبدأ العام لتكثيف الموارد في البلدان الأفقر.

٤٨ - وبينما وافقت وفود كثيرة على أنه من المنطقي استكمال البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي، ذكرت بأنها ستحتاج إلى استعراض التحليلات الأكثر تفصيلا لآثار استخدام أرقام عام ١٩٩٧، وبخاصة لأن بعض البلدان، قد تغير فئاتها. كما أيد بعض المتحدثين إدماج "الموارد الأخرى" في حسابات هذه المخصصات الأول من الموارد الأساسية، بالنسبة لبلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وفقا لما ورد في الفقرة ٨٨ من وثيقة الاستعراض، وطالب وفد واحد بتقديم توضيح عن كيفية انطباق ذلك.

٤٩ - ورحبت بعض الوفود التي تحدثت عن البلدان المتبرعة الصافية بإمكانية إجراء المكتب التنفيذي مناقشة شاملة عن الموضوع أثناء دورته الأولى العادية لعام ١٩٩٩، وأشارت إلى أن المجلس سيقدم الإرشاد بشأن التحليلات الإضافية اللازمة في مسائل مثل التدرج، والعتبات، والتكاليف الإدارية (بما في ذلك تلك الموجودة في المقر)، كما أشارت إلى احتمال معاملة البلدان المتبرعة الصافية كفئة مستقلة. وحث وفد واحد على التفكير المبتكر بشأن حوافز جعل التدرج خيارا جذابا.

٥٠ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره للإشارات الإيجابية إلى دور البرنامج الإنمائي في بلدان البرنامج، ولتنوع الآراء المقدمة بشأن مجموعة من المسائل الهامة. وأكد أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات عن أثر استخدام بيانات الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٧، ومسائل البلدان المتبرعة الصافية، وعن أية مسائل أخرى، وفقا للتوجيه الذي يوفره المجلس التنفيذي. وأكد أيضا أهمية مواصلة النظر في حالة الموارد غير الأساسية وارتأى تنفيذ ذلك ضمن إطار إعداد التقارير المطلوبة بموجب المقرر ٢/٩٨ المتعلق بالموارد غير الأساسية.

٥١ - وذكر مدير البرنامج أنه ممتن أيضا للتعليقات البناءة الكثيرة وللدعم الذي أعرب عنه فيما يتعلق للتمديد المؤقت لإطار المقرر ٢٣/٩٥. وأكد على أنه قد أحيط علما كما ينبغي بشواغل البلدان في أوروبا وفي رابطة الدول مستقلة، وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيعمل مع المجلس بهدف التوصل إلى حلول ملائمة وعادلة لجميع المناطق.

٥٢ - وأوضح المدير العام المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) أنه ينبغي اعتبار الشكل البديل للإطار المالي الوارد في وثيقة الاستعراض قد سحب، نظرا لأن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تجاوزته. كما جرى التوضيح بأن الاقتراح المتعلق ببند تكاليف الدعم ٦-١ لا ينطوي على تغييرات سواء بالنسبة لترتيبات التنفيذ الوطني أو لسداد نفقات الخدمات الإدارية والتنفيذية. وإضافة إلى ذلك. لم يشكل التغيير المقترح لدعم بندي تكاليف الدعم ٢-٢ و ٢-٣ حذفا، وإنما دمجا يضفي مزيدا من المرونة على استخدام تلك الأموال، وفقا لمبادئ اللامركزية. واقترح فيما بعد تقديم توضيحات محددة للوفود بشأن بعض التساؤلات الأكثر اتساما بالطابع التقني التي طرحت أثناء المناقشة.

٥٣ - وفيما يتعلق بنظام الاستعراض اللاحق، أوضحت مديرة فريق دعم العمليات أن مؤشرات أداء البرنامج في مجالي تركيز التنمية البشرية المستدامة، وتحديدا الفقر والحكم، هي قيد التجريب النموذجي حاليا في ١١ بلدا من بلدان البرنامج، وسيدخل عليها مزيد من التحسينات خلال حلقة عمل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي سيستضيفها البرنامج الإنمائي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتم التسليم بأنه ستكون هناك دائما حاجة إلى استحداث المؤشرات واستخدامها في الاستعراضات السابقة لأطر التعاون القطري وفي توثيق برامج أخرى.

٥٤ - وفيما يتعلق بأثر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على عمليات برمجة البرنامج الإنمائي، أوضحت بأن التقييم المستكمل مؤخرا للمرحلة النموذجية سيكون موضوع حلقة عمل هامة، حدد موعد انعقادها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبمجرد انعقادها، سيصبح من الأسهل تحديد نوع التعديلات التي ينبغي أن تجريها أدوات برمجة البرنامج الإنمائي بها، ولا سيما أطر التعاون القطري.

٥٥ - وفيما يتعلق بطلب تقديم المعلومات عن الوضع الحالي لأطر التعاون الإقليمي، أوضحت مديرة فريق دعم العمليات بأنه قد تحدد موعد تقييم تلك البرامج في منتصف عام ٢٠٠٠، وستقدم النتائج إلى المجلس التنفيذي أثناء انعقاد دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٨ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما باستعراض ترتيبات البرمجة الخلف الواردة في الوثيقة DP/1998/34، وبالتحسينات المدخلة على عمليات البرمجة وبأوجه التبسيط المقترحة وبالتنقيحات التي تم إجراؤها لبلوغ مستويات البرمجة المأذون بها، وفقا للفقرة ٢٥ من المقرر ٢٣/٩٥ حسبما وردت في الفقرات ٢٨ إلى ٣١ من الوثيقة DP/1998/34؛

٢ - يدرك أن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالصيغة التي اعتمدت بها في المقرر ٢٣/٩٨، ستؤثر على المعايير المالية لترتيبات البرمجة؛

٣ - يقرر تطبيق المعايير المختلفة للتخطيط المالي الواردة في المقرر ٢٣/٩٥ في السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥، ويطلب من مدير البرنامج الشروع في تخطيط البرامج والتنفيذ على هذا الأساس؛

٤ - يؤيد إجراء التوسيع المقترح للنسب المئوية لتخصيص موارد البرنامج الموضحة في المقرر ٢٣/٩٥، مع إدخال التعديلات التالية عليها، حسبما وردت في الفقرات ٧٦ إلى ٨٣ من الوثيقة DP/1998/34:

(أ) ابتداء من عام ٢٠٠١، يتم نقل النسبة المئوية المستقلة بأكملها، المخصصة لتنفيذ الخدمات المبينة تحت البند ١-٦ إلى هدف المخصصات من الموارد الأساسية الواردة تحت البندين ١-١-١ و ١-٢-١ (هدف المخصصات من الموارد الأساسية ١ و ٢)، مع مواصلة سداد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية كترتيب تم التفاوض بشأنه مع هيئات الأمم المتحدة ذات الاستحقاق وكآلية للإفادة؛

(ب) ابتداء من عام ٢٠٠١، ستدمج النسبة المئوية المستقلة للموارد المخصصة لدعم السياسات وتنمية البرامج ولدعم الخدمات التقنية والواردة، على التوالي، تحت البند ٢-٢ و ٢-٣، في مخصص واحد تحت البند ٢-٢ وتنقيحها لتتناسب مع ما ورد في الفقرة ٨٠ من الوثيقة DP/1998/34؛

٥ - يؤكد من جديد أن المنهجية المتبعة في توزيع الموارد، حسبما وردت في الفقرات ٢٦-٢١ من المقرر ٢٣/٩٥، تعتبر أساسا لحساب هدف المخصصات الأول من الموارد الأساسية لفرادى البلدان، ولحساب مخصصات كل أهداف المخصصات من الموارد الأساسية، مع إدخال التعديلات التالية عليها ابتداء من عام ٢٠٠١:

(أ) المعايير المالية ومعايير البرمجة الموضحة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر؛

(ب) تضمين عبارة "الموارد الأخرى"، حسبما ورد في الفقرة ٨٨، الحاشية رقم ١١، من الوثيقة DP/1998/34؛

٦ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بمركز البلد المتبرع الصافي والتدرج، ويعرب عن ترحيبه بالدور الهام الذي تضطلع به البلدان المتبرعة الصافية في البرنامج؛

٧ - يطلب من مدير البرنامج دراسة سبل تحسين المرونة في تخصيص موارد هدف المخصصات الثاني من الموارد الرئيسية وإفادة المجلس التنفيذي بالنتائج في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩؛

٨ - يطلب من مدير البرنامج إفادة المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بالآثار المحتملة لتقييم المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على ترتيبات البرمجة؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، تحليلا مفصلا للآثار المترتبة على مختلف السيناريوهات الموجزة في الفقرات ٩١ إلى ٩٧ من الوثيقة DP/1998/34، بما في ذلك ما يلي: (أ) آثار التكلفة الكاملة المترتبة على بقاء المكاتب في البلدان المتبرعة الصافية، بالنسبة للحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الدعم المقدم من المقر؛ (ب) الآثار المترتبة بالنسبة لنظام المنسق المقيم والخدمات الإضافية المتصلة بتمثيل منظومة الأمم المتحدة التي تقدمها مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتبرعة الصافية؛

١٠ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، تحليلا للاقتراح الوارد في الفقرة ٩٦ من الوثيقة DP/1998/34 الداعي إلى إخراج البلدان المتبرعة الصافية من نموذج حساب هدف المخصصات من الموارد الأساسية وإدارة هذه الفئة ورصدها بوصفها مجموعة منفصلة من بلدان البرنامج.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

أطر وتوسعات التعاون القطري

٥٧ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول لبوروندي (DP/CCF/BDI/1)، **وغينيا الاستوائية** (DP/CCF/EQG/1) **وكوستاريكا** (DP/CCF/COS/1)، **وباراغواي** (DP/CCF/PAR/1). **ووافق المجلس على توسيع إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش** (DP/CCF/BGD/1/EXTENSION I)، **والتوسع الثاني للبرنامج القطري الثالث لجزر سليمان** (DP/CP/CAY/3/EXTENSION II) **وتوسيع البرنامج القطري الخامس لإكوادور** (DP/CP/ECU/5/EXTENSION I).

٥٨ - ومع أن الأمانة لم تتلق أي طلب رسمي من أعضاء المجلس التنفيذي لإجراء مناقشة منفصلة لأي إطار أو توسع من أطر التعاون القطري، فإن نائب الرئيس أتاح الفرصة لإبداء تعليقات عامة أو إثارة أسئلة محددة.

٥٩ - وأعرب وفد جورجيا عن تقدير حكومته وعرفانها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، لما قدماه من دعم قيم لبلده. ولاحظ المتحدث أن إنشاء نظام المنسق المقيم، وعمله الرفيع المستوى والجيد التخطيط وتعاونه المثمر مع الحكومة، ساهم مساهمة كبيرة في استقرار بلده، وأعرب الوفد عن دعمه لاستراتيجية التعاون الجديدة التي لم يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقها كجهة متبرعة فحسب، بل وفي شراكة مع البلدان أيضا. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمله كجسر حقيقي يقود إلى السلام. وأصبحت الإجراءات المنفذة في إطار برنامجه مرتبطة بخطة المنطقة للإصلاح.

٦٠ - وأبدى أحد الوفود ملاحظات عامة بشأن أطر التعاون القطري. وركز المتحدث على عدد من العناصر الإيجابية مثل الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه لتركيز عمله بصفة أفضل على عدد محدود من القطاعات ذات الأولوية، والاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني والرغبة في زيادة إشراكه في كل مراحل التنمية. غير أن الوفد تساءل عن كيفية بلوغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا الهدف على وجه التحديد، لا سيما وأن الوضع الأمني غير مستقر في عدد من بلدان البرنامج ومنها بوروندي. وأثار المتحدث أيضا سؤالا عن التأثير المترتب على نتائج التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، مشيرا إلى الصعوبة التي لاقاها وفده في تكوين فكرة حقيقية عن مدى مراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي في إعداد أطر التعاون القطري، وتنطبق الملاحظة نفسها على تطبيق خطط العمل، على المستوى الوطني، المعتمدة في المؤتمرات الرئيسية والتي لم يرد إلا القليل بشأنها في أطر التعاون القطري. وقال إن الوفد يدرك أن أطر التعاون القطري تمثل أطرا عامة تكتفي بإيضاح المبادئ التوجيهية العامة. ولاحظ المتحدث أنه ينبغي أن تتبع البرامج والمشاريع ذات الصلة بالشواغل المذكورة أعلاه أطر التعاون القطري.

٦١ - وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بإطار التعاون القطري الأول لبوروندي، مشيرا إلى الملاحظات السابقة التي أشادت، في اجتماعات أخرى، بالبرنامج الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا البلد.

ولاحظ الوفد أيضا أن الصعوبات السياسية التي برزت في الماضي في هذا البلد كانت بمثابة تحد أمام البقاء على الحياد أثناء تنفيذ المشاريع. وقد تمكن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة من تحقيق التقارب بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وتعبئتها للعمل الفـَّعال، لا سيما في المجال الإنساني. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رائد في بوروندي بتنسيق الأنشطة الإنسانية والمساعدة مع الجهات المتبرعة، والأمم المتحدة والهيئات المتبرعة متعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والحكومة.

٦٢ - وأشاد وفد بوروندي بمستوى وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدمة إلى المجلس التنفيذي وبالعمل المهم الذي أنجزه في بلده. وأعرب الوفد عن امتنان حكومته للبرنامج لقيامه، خلال السنوات العديدة الماضية، بتقديم المساعدة داخل بوروندي والمساهمة في الحوار خارج حدودها لإعادة بناء صرح السلام.

٦٣ - وقدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا) شكرها للوفود التي تكلمت للإشادة بالعمل الذي قام به الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي. أما بالنسبة للطريقة التي تم بها تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي في أطر التعاون القطري، فقد رصدت لجنة الإشراف على إدارة البرنامج، التي ترأسها المدير الإداري المشارك، كيفية معالجة أطر التعاون القطري للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي. فقد تم، في تلك اللجنة، النظر بدقة فيما ورد في أطر التعاون القطري، وفي الكيفية التي يمكن بها للأطر أن تنفذ المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، خاصة المقررات المتصلة ببؤرة التركيز وبالنهج الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٤ - وزود المدير الإداري المشارك المجلس التنفيذي أيضا بمعلومات عن الطريقة المتبعة. وأعد المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة استشارية بالتشاور مع وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المانحين الثنائيين والمجتمع المدني. بعد ذلك، تم استعراض تلك المذكرة الاستشارية في لجنة الإشراف على إدارة البرنامج في المقر وأعيدت الى المكتب القطري لإحالتها الى حكومة بلد البرنامج. وإطار عمل التعاون القطري هو وثيقة تملكها الحكومة، وهي مبنية على المذكرة الاستشارية. وإذا ما وجدت تقارير للتنمية البشرية الوطنية، أخذت بعين الاعتبار أثناء إعداد المذكرة الاستشارية، استنتاجات هذه التقارير، من حيث تحليل حالة البلد ومجالات الأولوية، حيثما تكون مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزيلة الفائدة والنفع. وتمت متابعة المؤتمر ليس عن طريق إطار عمل التعاون القطري فقط؛ فتلك العملية مرتبطة الآن بشكل وثيق بنظام المنسق المقيم. وقد طلب من المنسقين المقيمين ضمان متابعة منسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة، في المقام الأول عن طريق إنشاء أفرقة موضوعية تتألف من كيانات الأمم المتحدة المختلفة الموجودة على المستوى القطري. وبينما يمكن ألا تبرز متابعة المؤتمر بوضوح في أطر التعاون القطري، فهذا لا يعني أنها لم تحدث على المستوى القطري. وتحاول الأمم المتحدة، عن طريق كياناتها المختلفة، دعم الجهود الخاصة التي تبذلها البلدان لتحقيق الأهداف والأغراض التي وافقت عليها ضمن سياق هذه المؤتمرات الكبيرة. وأضاف مدير البرنامج المشارك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيحيط علما بالتعليقات التي قدمت عن الموضوع وسيضمن أن تؤخذ إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة بعين الاعتبار أثناء استعراضات أطر التعاون القطري.

تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا

٦٥ - تبعا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٧ المتعلق بإطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1)، قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا) تقريرا مستكملا عن تنفيذ الإطار.

٦٦ - وأشارت المديرة المساعدة الى حصول تقدم ملحوظ في تنفيذ إطار التعاون القطري وفقا للطرائق الموضحة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٧. وقد تم على النحو المحدد في المقرر، تعزيز عملية تنفيذ البرنامج بشكل وثيق على المستويات المحلية، من خلال الاشتراك المعزز للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد استلزم العمل مع المجتمع المدني والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بالمساعدة في بناء قدراتها، لكي تستطيع الأداء كشريك ذي فعالية. ولم يقتصر بناء القدرات على المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، بل كان أيضا جانبا مركزيا من جوانب دعم الحكومة على المستوى المحلي يهدف الى تعزيز قدرتها على العمل مع المجتمع المدني والجماعات القائمة على المجتمعات المحلية. ولكي يتم تعزيز ملكية فعالة واشتراك موسع في تنفيذ البرنامج، أنشئت مجالس لأصحاب المصالح لجميع البرامج. كما كان الرصد والتقييم جزئين متكاملين من سير البرنامج، فضلا عن تعزيز وحدات الرصد والتقييم في مختلف الدول. وينبغي أن تعمل الحالة السياسية في القطر، التي تتطور نحو الديمقراطية والمساءلة الاقتصادية، على تعزيز نسبة الأداء، والاستدامة الطويلة الأمد للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآثار التي تخلفها هذه البرامج. وقد قدر أن الأساليب الجديدة التي أنشئت على المستوى الحكومي المحلي قد استقبلها أعضاء المجتمع المدني استقبالا جيدا.

٦٧ - وقدم وفد حكومة نيجيريا شكره للمديرة المساعدة على بيانها، ولاحظ مع التقدير أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قدم معلومات من أجل تقييم صريح وعاجل للبرنامج. وقال الوفد إنه يعي القلق والاهتمام اللذين أديا قبل سنة الى إدراج الحكم المكون من ثلاثة عناصر والذي ورد في المقرر ٢٥/٩٧ المتعلق بموافقة المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري، الذي يشمل الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١. وأبدى المتحدث رغبته في أن يطمئن جميع أصدقاء نيجيريا بأنه لا يمكن إيجاد بيئة تمكينية أفضل للتنفيذ السلمي والناجح لإطار التعاون القطري من البرامج والأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي بادرت بها الإدارة الجديدة في نيجيريا. وقد قامت الإدارة الجديدة بتحديدها يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ موعدا للتحول الى حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية، بإشراك الشعب في تشكيل أحزاب سياسية تحت رعاية لجنة انتخابية مستقلة حقا ستقوم، بدءا من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بإجراء انتخابات على جميع المستويات - الاتحادية والحكومية والمحلية، أو الأجهزة التشريعية الشعبية. بالإضافة الى ذلك، قدم بلده طلبا الى الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل المساعدة الانتخابية. وستؤدي العملية الانتخابية الى تمكين أكثر شرائح السكان فقرا ونفعها.

٦٨ - وفي مجال حقوق الإنسان، تم إخلاء سبيل جميع المحتجزين السياسيين ومنح العفو لبعض الأشخاص المدانين، بما فيهم رئيس دولة سابق. كما تم سحب تهم موجهة ضد محتجزين آخرين. وقد نشر مشروع الدستور الذي عرضه المؤتمر الدستوري الوطني الذي عقد عام ١٩٩٥، وتم التوكيد على أن المجلس الحاكم المؤقت سيشجع التعليقات والآراء العامة وسيجري النظر فيها قبل إعلان الدستور. ودعي النيجيريون المنفيون باختيارهم الى العودة الى بلدهم والاشتراك في الجهود الوطنية الرامية الى إرساء الديمقراطية والنهضة الاقتصادية. وكجزء من الجهود المبذولة في سبيل تعزيز تنمية الموارد البشرية المستدامة، عرض إجراء إحصاء سكاني على المهنيين النيجيريين وأصحاب المواهب الخاصة الآخرين يساعد على غرس روح الشفافية والمساءلة والاستقامة في الحياة العامة ونشرها.

٦٩ - وأفاد الوفد أن الحكومة قامت بإجراء تحقيقات في سلوك بعض وزاراتها فيما يتعلق بإنفاق واستخدام الأموال العامة، أدت الى نتائج قيمة. فقد أودعت بعض صناديق التبرعات في حساب خاص في مصرف نيجيريا المركزي. ومن بين الأنشطة المصممة لمكافحة الفقر وتعزيز بناء القدرات بين النيجيريين زيادة المرتبات والمكافآت للموظفين الحكوميين، والتي يجري تطبيقها حاليا. وستولد الوفورات الشخصية المتوقعة أموالا لتنمية المجتمعات المحلية. ومن أجل تعزيز تحرير الاقتصاد النيجيري وتطوير الكفاءة في أداء البرنامج، حددت مواعيد لإلغاء جميع القوانين التي تعيق التنافس في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي نفس الوقت، حددت مواعيد لتحويل المشاريع العامة الكبرى، التي كانت لها حتى الآن آثار سلبية على رفاه السكان والنمو الاقتصادي النيجيري، الى القطاع الخاص جزئيا. وبنفس الحيوية، تم حث شركات النفط في نيجيريا على تكثيف تفاعلها مع المجتمعات المحلية وتكثيف أنشطتها الإنمائية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب، وخاصة ضمن أماكن عمليات هذه الشركات. وليست هذه سوى بضعة من التطورات الإيجابية العديدة الحالية في نيجيريا - برامج وأنشطة إيجابية تعزز القدرة الأدائية للمجتمع المدني وللحكومة في عملية تنفيذ إطار التعاون القطري.

٧٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1).

المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧١ - وأحاطت المديرة المساعدة للبرنامج (مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا) المجلس التنفيذي علما بالمساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١٩/٩٧. واستمر البرنامج القطري، الذي أذن به المجلس التنفيذي، في عام ١٩٩٧ على أساس كل حالة على حدة؛ مع التركيز على المجالات الموضوعية المتعلقة بالفقر وشؤون الحكم - وتم تقديم الدعم لأنشطة متعددة مثل وضع خطة للإصلاح الاقتصادي الكلي وتنسيق المعونة وتنظيم حملة وطنية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وإصلاح قطاع الصحة العامة، وإعادة دمج وتوطين المشردين وتحقيق التنمية الزراعية الريفية. وقد تم إعداد المرحلة التالية من البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو يتيح إضافة المجالات الموضوعية المتعلقة بإدارة الإصلاح الاقتصادي والبيئة، واتخاذ إجراءات لتحقيق قدر أكبر من مشاركة منظمات المجتمع المدني.

٧٢ - وقد واجه البرنامج صعوبات جمّة في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السياسي الذي يشهده البلد. بيد أن ثمة أمثلة إيجابية كثيرة تشهد على العمل المنجز، بما في ذلك استئناف العمل في مشروع زراعي أساسي في عام ١٩٩٧ يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية من خلال الصناعات الغذائية، وإعادة بناء الطرق الفرعية الريفية لنقل المحاصيل وإصلاح معاهد البحوث الزراعية وتقديم الدعم للتحضير لاجتماع أصدقاء الكونغو مع الجهات المتبرعة، المعقود في بروكسل، بلجيكا، في عام ١٩٩٧. وقُدم الدعم أيضا لـ ٣٠ مشروعا صغيرا لتنمية المجتمعات المحلية، في كيفو الشمالية والجنوبية، تركز على الأنشطة المدرة للدخل وإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية. وبلغت الالتزامات المخصصة لهذا البرنامج، الذي بدأ العمل فيه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نحو ٠٠٠ ٧٠٠ دولار حتى الآن. وتم إصلاح المدارس والمراكز الصحية، وبدأ العمل في المشاريع الزراعية الصغيرة. وتنفذ الأعمال في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم لأعمال التعمير العاجلة في كيفو الشمالية بالتعاون مع وكالات التنمية في بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

٧٣ - وفي أعقاب اجتماع أصدقاء الكونغو، طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا المبادرة في مجال بناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق المعونة والإدارة الاقتصادية. وكانت مثل هذه البرامج قيد الإعداد من خلال الأفرقة الموضوعية حينما اندلعت الأزمة فأوقفت عملها. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة يعملون معا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسليم الإغاثة الغذائية وغير الغذائية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفضلا عن ذلك، أنشئت أربع لجان تقنية في مجالات الصحة والغذاء والمياه والسوقيات والإعلام مع الحكومة والجهات المتبرعة والمنظمات الدولية غير الحكومية، لتحديد الاحتياجات الناجمة عن الأزمة وتلبيتها.

٧٤ - وأسهم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما كبيرا في الأنشطة الملحة الأخرى خلال الأزمة، مثل إعداد وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للطوارئ التي تعتمد عليها الجهات الدولية المتبرعة ووكالات الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة الضرورية في الوقت الراهن. وعلى غرار ذلك، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد خطة عمل لحماية الأقليات، في تعاون وثيق أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الدولي الأوسع. ومـوّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوحدة الإنسانية التي يقوم بتشغيلها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتضطلع بدور أساسي في الأحداث الأخيرة من خلال تنسيق الاستجابات لسد النقص في السلع الأساسية على سبيل المثال. وقد التزم البرنامج الإنمائي بممارسة درجة استثنائية من المرونة في أي برمجة أو إعادة برمجة سريعة للموارد لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضيها الوضع الحالي. وبينما أدى تخفيض عدد كبار الموظفين في هذا البلد نتيجة للأزمة إلى تقليص البرامج بصفة مؤقتة، أخذ عدد كبار موظفي الأمم المتحدة يزداد مرة أخرى في كينشاسا ووصل الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي إلى مقر عمله. وكان الفريق القطري بحاجة إلى إجراء حوار مع الحكومة بشأن الاحتياجات ذات الأولوية، لا سيما احتياجات ضحايا الأزمة. وكان البرنامج قد قطع شوطا بعيدا في الاستعداد لإجراء تقييم للاحتياجات، حالما يسمح وقف إطلاق النار بذلك، لتحديد أهم مجالات البرامج دون إبطاء، فعلى سبيل المثال، قد تحظى الحاجة لدعم عملية السلام أو المصالحة بأولوية أكبر من الخطط السابقة، في الوقت الراهن على الأقل. وتعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الوقت الحالي، من البلدان التي لا تصلح فيها

إجراءات البرمجة المطولة. ومع أن البرنامج الإنمائي قد أعد الخطط الكفيلة بضمان الاستجابة العاجلة لأية احتياجات ذات أولوية، فإن احتياجات التنمية، في الأجلين المتوسط والطويل، في هذا البلد ستظل، دون شك، شبيهة بالاحتياجات التي تم تحديدها قبل اندلاع الأزمة الحالية.

٧٥ - وأعرب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية عن شكره للمديرة المساعدة وللمكتب الإقليمي لأفريقيا على التقرير وعلى التزامها بتقديم الدعم البنّاء في بلده. فخلال العام الحالي، شارك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينشاسا، بوصفه الجهة المنسقة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، مشاركة وثيقة في تصميم وإعداد وتنسيق وتنفيذ مشاريع إنمائية متعددة، لا سيما في مجال الزراعة الذي يحظى بالأولوية في سياسات التنمية التي بدأتها حكومته. وأظهر البرنامج نشاطا كبيرا في مجالات الصحة وتخفيف وطأة الفقر وشؤون الحكم وبناء القدرات.

٧٦ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطة في مجالات إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، محاربا الفساد والتضخم ومقيما للنظام القانوني. ومن أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح النقدي الذي بدأ تنفيذه بالتعامل بفرنك الكونغو في ٣٠ حزيران/يونيه. وثمة مجال آخر من جوانب الإصلاح طلب فيه البلد الدعم الدولي، هو إنشاء وزارة لحقوق الإنسان، مما يدل على التزام حكومة المتحدث الراسخ وعزمها على تحسين الوسائل الكفيلة بضمان حماية حقوق الإنسان، وهو مجال قد يضطلع فيه البرنامج الإنمائي بدور، بل كان له فعلا دور فيه.

٧٧ - إن كل هذه الإصلاحات بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحلال الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللازم بدوره لتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا. وكان بلوغ هذا الهدف موضوع مؤتمر قمة كان من المزمع عقده في كينشاسا لإحلال السلام وبسط الأمن وتحقيق التنمية. غير أن هذه القمة لم تُعقد كما كان يرجو منظموها؛ فمنذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ انتهكت قوات من البلدان المجاورة السلامة الإقليمية في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عضو في منظمة الأمم المتحدة. وكان الأثر المباشر لذلك انتشار الموت والدمار في سائر أنحاء البلد، فدمرت قرى كثيرة وأتلفت المخزونات من الأغذية، وحُرمت كينشاسا من الأغذية والكهرباء، وأدى نقص مياه الشرب إلى تفشي وباء في العاصمة حيث كانت إمدادات الكهرباء دون حاجة المستشفيات. ووقعت خسائر مادية جسيمة وأصيبت البنية الأساسية بأضرار بالغة وضعت أنشطة البرنامج الإنمائي أمام تحديات كبيرة.

٧٨ - ووجه الوفد نداء إلى المجتمع الدولي لإعادة إحلال السلام وبسط الأمن بعد أن تزعزعا في وسط أفريقيا وذلك تفاديا للنتائج السلبية الخطيرة في المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب المتحدث عن رغبة حكومته الأكيدة في إنهاء الأزمة الحالية حتى لا تؤدي إلى اضطراب عملية إحلال الديمقراطية.

٧٩ - وطلب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستمرار في إعطاء الأولوية للإنعاش الاقتصادي وإعادة تعمير بلده وزيادة التزامه، قدر المستطاع، بتوفير الرعاية لضحايا الأزمة الحالية.

٨٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

٨١ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1998/35). ووزع أيضا نسخا من خطة الأعمال لعام ١٩٩٨ والبيانات المالية لعام ١٩٩٧ ومن وثيقة التوجهات المالية لعام ١٩٩٧ وكتيبا تم إصداره في الآونة الأخيرة عن خدمات إزالة الألغام التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٢ - ولاحظ المدير التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سجّل عاما ناجحا آخر، اتسم بارتفاع حيازات المشاريع وتنفيذ المشاريع لمجموعة أكثر تنوعا من الزبائن، موضحا أن حيازات الأعمال ظلت تزداد خلال ثلاثة أعوام بمعدل يفوق قدرات الموظفين. وأشار إلى أنه ينبغي على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يعزز عدد موظفيه للتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، موضحا أن ٩٠ في المائة من مبلغ العشرة ملايين دولار الإضافية المطلوبة للنفقات المتكررة تتعلق بتكاليف ذات صلة بالموظفين. وعرض أيضا مفهوم النفقات الاستثنائية أو غير المتكررة، كما قدم معلومات عن مشروعين كبيرين يدخلان ضمن هذه الفئة هما معالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ في حواسيب مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأفاد أيضا بإنشاء مكتب صغير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في روما في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. واختتم حديثه بالإشارة إلى التغييرات التي أجريت على طريقة عرض المعلومات المقدمة تحقيقا لمزيد من الشفافية.

٨٣ - وأبدت عدة وفود تعليقات إيجابية على نوعية الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي وعلى الاستعراض المقدم من المدير التنفيذي. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن استنفاد الاحتياطي التشغيلي للمكتب وتساءلت عن الترتيبات المتخذة لتجديد موارده وعن الوقت اللازم لذلك. وشدد أحد الوفود على الحاجة لتقديم تفاصيل إضافية في هذا الصدد. وأضاف أحد الوفود أن احتمال تحميل النفقات على الاحتياطي التشغيلي أكد ما كان قد أبداه من قلق بأن يكون المستوى المحدد للاحتياطي بالغ الانخفاض. وطلب وفد آخر مقارنة احتياطي المكتب باحتياطيات المنظمات الأخرى. واستفسرت بعض الوفود أيضا عمّا إذا كان من الممكن توقع بعض الطلبات غير المتكررة وتضمينها في نفقات التشغيل المتكررة.

واستفسر أحد الوفود عما إذا كان مطلوبا من المجلس الموافقة على استخدام الاحتياطي عندما يكون هذا الاستخدام مطابقا للأغراض الموضوعة له.

٨٤ - ولاحظت وفود عديدة مع الارتياح استمرار تنويع حافظة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولكنها حثت المكتب على إجراء مزيد من التنويع لتحقيق التوازن المناسب في الحافظة. وشدد وفدان على الحاجة الى إدخال القدر المناسب من اللامركزية. ولاحظ وفد آخر أهمية المقار المشتركة في هذا الصدد.

٨٥ - وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات عن الزيادات المقترحة في عدد الموظفين بما في ذلك موقع الوظائف والخبرة القطاعية المطلوبة. وتساءل وفد آخر إن كان للمكتب برنامج لتحسين التوازن بين الجنسين فيه.

٨٦ - وطلب أحد الوفود أن يتخذ المكتب الترتيبات اللازمة لإجراء مراجعة مالية لمشروع محدد في أول فرصة سانحة. وفي الختام، أثار وفد آخر عدة أسئلة محددة بشأن المشتريات. وتم التعرض لأسئلة هذا الوفد في المناقشات التي أجريت خارج الدورة العامة، وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التأكيدات بأنه سيواصل بهمة تعيين الخبراء من أوسع مجمع ممكن للموارد؛ مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية.

٨٧ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للوفود على ما أبدته من تعليقات مفيدة، وقدم موظفي المكتب الذين طلب مساعدتهم له في الرد على عدد من الأسئلة المحددة التي أثيرت.

٨٨ - وأكد المدير التنفيذي أن زيادة الموظفين والتكاليف المتصلة بذلك ترتبط بازدياد حيازات الأعمال وبالقيود التي كانت مفروضة على الميزانية من قبل تحسبا لعدم تحقق تشكيلة من الحيازات. ولاحظ أنه على الرغم من نجاح المكتب حتى الآن في إدارة مطالبات كانت ستؤدي لولا ذلك إلى إجراء عمليات سحب من الاحتياطي التشغيلي، فإنه يشاطر المجلس التنفيذي قلقه بشأن مستوى الاحتياطي. وأحاط المجلس علما بأن مستوى الاحتياطي سيعاد النظر فيه في تقديم الميزانية القادم وفقا لشروط الاحتياطي، ولطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتم إبلاغ المجلس أيضا بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يدير بعناية تأثير التكاليف غير المتكررة على الاحتياطي وبأن المجلس سيحاط علما بخطط المكتب وجداوله الزمنية لاستعادة الاحتياطي مستواه المناسب. وأوضح المدير التنفيذي أن المكتب لم يكن على علم، عند تقديم الميزانية السابقة، بأن عقد استئجار مبناه لن يجدد، بينما تم سلفا إدراج المخصصات للتصحيح المتعلق بسنة ٢٠٠٠ في الميزانية على أساس طارئ. ويعتمد التنقيح الحالي للميزانية لمشروع سنة ٢٠٠٠ على تقديرات التكاليف الحالية. وأكد المدير أن موافقة المجلس غير ضرورية عند استخدام الاحتياطي في الأغراض المحددة له، رغم أنه يشكل عنصرا من عناصر الميزانية التي يعتمدها المجلس. وذكر أيضا أن مستوى احتياطي المكتب قد وضع، في البداية، على أساس التحليل الذي تم إجراؤه لسمات التعرض للمخاطر التي ينفرد بها المكتب، وأنه ليس في وسع المكتب، في الوقت الراهن، مقارنة احتياطيه باحتياطيات

منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد أنه سيقدم في أثناء مناقشة الميزانية القادمة لفترة السنتين، معلومات عن الإجراءات المتخذة لتجديد موارد الاحتياطي وعن الوقت اللازم لذلك.

٨٩ - وذكر المدير التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يشارك المجلس التنفيذي الاهتمام فيما يتعلق بتنويع الحافظة وأنه سيواصل جهوده لتوسيع قاعدة عملائه. وتأكد أيضا أن المكتب سيواصل لامركزية العمليات ضمن الإطار الواضح للفعالية والفائدة من حيث التكاليف.

٩٠ - ووافق المدير التنفيذي على الطلب بأن تتضمن التقارير المقبلة تفاصيل عن موقع وطبيعة وظائف الموظفين الجدد. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن المكتب قام بالتكليف بإجراء دراسة عن التوازن في نوع الجنس يقصد بها المساعدة على وضع استراتيجية لزيادة توظيف المرأة في سياق مبدأ التمويل الذاتي. وهو يتوقع أن يتمكن من تقديم تقرير عن نتائج الدراسة في الدورة السنوية القادمة.

٩١ - وردا على استفسار أحد الوفود، أبلغ المدير التنفيذي الوفود بأن المكتب سيضمن أن ينظر برنامج مراجعته الحسابية القادم في إدراج المشروع الذي ذكره الوفد.

٩٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار التالي:

٩٨/٢٠ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1998/35)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٠٠٠ ٩٥٥ ١٠٠ دولار؛

٣ - يوافق على الاقتراح بأن يحمل أي فائض في النفقات على الايرادات نتيجة للأنشطة غير العادية وغير المتكررة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يوافق على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وعلى نقل وظيفتين من نيويورك إلى مكتب روما وعلى إنشاء وظيفة رئيس لمكتب أبيدجان على مستوى مد - ١؛

٥ - يحيط علما بوظيفة المدير المقيم لمشروع محدد المؤقتة، يشغلها موظف في الدرجة السادسة، المدرجة في جدول ملاك الموظفين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٩٣ - ركزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عرضها الشفوي المقدم إلى المجلس التنفيذي على النتائج التي حققتها المنظمة منذ تأييد المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ لخطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للصندوق (المقرر ١٨/٩٧). وذكرت أنه ظهرت فرصتان رئيسيتان للصندوق منذ تأييد الاستراتيجية والأعمال التجارية. وكانت الفرصة الأولى هي تركيز منظومة الأمم المتحدة على برنامج الاصلاح الذي أعده الأمين العام. وأفاد برنامج الاصلاح، عن طريق تركيزه على الشراكة والتعاون وتنظيم نوع الجنس والمتابعة للمؤتمرات العالمية، أعمال الصندوق وخلق فرصا جديدة لنفوذ الموارد المالية والإرادة السياسية لصالح تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتمثلت الفرصة الاستراتيجية الثانية في انتشار اهتمام الحكومات وشركاء المجتمع المدني بدعم الاحتفال بالعيد السنوي الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩٤ - وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على دور الصندوق بوصفه مبتكرا أو عاملا مساعدا، وحددت الانجازات والقيود والتحديات التي حددتها المنظمة منذ إقرار خطة الأعمال التجارية. وذكرت أنه تحققت أربع نتائج رئيسية: زيادة التعاون وشراكات التآزر مع وكالات الأمم المتحدة؛ وتوسيع قاعدة المعرفة بشأن النهج الابتكارية لتنظيم اهتمامات نوع الجنس؛ وبناء قدرة الموظفي؛ والنمو في قاعدة الموارد المالية لدعم أعمال الصندوق. كما حددت عددا من الدروس المستفادة حتى الآن وناقشت تحديات المستقبل.

٩٥ - وأعربت عدة وفود عن التقدير لعرض المديرة التنفيذية للنتائج الرئيسية الموضوعية لأعمال الصندوق. وأثنت الوفود على الصندوق لتخطيطه الاستراتيجي والثمار الملموسة التي طرحها التخطيط من حيث تعزيز البرمجة وتحسين القدرة المالية للصندوق. وورد ذكر خاص لاعتماد الصندوق لنظام إدارة قائم على المعرفة يساعد في تعزيز أعمال الصندوق وجهوده لربط البرمجة مع أهداف الأداء. وشجع الصندوق على تقاسم التجربة في هذا الصدد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٩٦ - وأعرب عن اهتمام خاص بأعمال الصندوق في بوركينا فاصو في تسهيل وصول صاحبات الأعمال الحرة إلى الأسواق العالمية. وأعربت الوفود أيضا عن اهتمامها بأعمال الصندوق في جمع البيانات والتحليل الاحصائي بما في ذلك بعد نوع الجنس وتساءلت عما إذا كانت الأعمال قد أدت إلى تغيير في أية سياسات حكومية. وشجع الصندوق بشدة على مواصلة عمله في هذا المجال ولا سيما نظرا لتأثير النزعة العالمية للأسواق على المرأة، وهو مجال يتطلب انتباها متزايدا.

٩٧ - ورحبت الوفود بمساهمة الصندوق الكبيرة نحو تنفيذ تنظيم قضايا نوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك أعمال الصندوق المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودوره كرئيس للفريق

الفرعي المعني بالفروق بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مؤكدا على أهمية ذلك الدور على الصعيد القطري. واعترف بجهود الصندوق بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي، وشجع الصندوق على زيادة تعزيز دوره التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى تقاسم نجاحه مع شركاء الأمم المتحدة.

٩٨ - وعلقت وفود كثيرة بأنها ستتمكن من زيادة مساهمتها للصندوق بقدر أكبر. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت موارد الصندوق المتاحة تمول بشكل مناسب مجموعة المشاريع البعيدة المنال التي حددتها المديرة التنفيذية. وأجابت المديرة التنفيذية أنه على الرغم من أن توسيع قاعدة الموارد للمنظمة ظل يمثل أولوية، فإن تحقيق أهداف ومرامي الصندوق اعتمد دائما على قدرته على استحداث شراكات قوية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع الحكومات والمجتمع المدني. وأعرب وفد آخر عن الأمل في أن يتمكن الصندوق من تأجير موظفين من خارج المنظومة من أجل المحافظة على خبرته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٩ - وأثير أيضا سؤال بشأن تحديات تنظيم نوع الجنس على الصعيد القطري. وأجابت المديرة التنفيذية بأن التحدي المتعلق بتحقيق تنظيم نوع الجنس يتطلب الالتزام من مراكز التنسيق لنوع الجنس، ومستشاري نوع الجنس والمنسقين المقيمين وكذلك أولئك الموجودين على أعلى مستويات منظومة الأمم المتحدة. ويعتمد نجاح الصندوق على خبرته الخاصة بقدر ما يعتمد على إبراز الجهود التنسيقية التعاونية لجميع شركائه.

١٠٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن الصندوق.

سادسا - تعبئة الموارد

١٠١ - وفتح رئيس المجلس التنفيذي باب المناقشة فطلب إلى رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا عن نتائج الأعمال التي اضطلع بها الفريق. فأفاد الرئيس أن الفريق العامل أنشئ عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٨، استجابة للقلق إزاء التدهور الكبير الذي شهده التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة. وقد عقد الفريق العامل ١٣ اجتماعا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، شهدت جميعها حضورا جيدا لممثلي كل من البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة. وأفاد الرئيس أن الفريق العامل قد أحرز تقدما كبيرا على مدى الأشهر الثمانية الأخيرة؛ وقد شملت النتائج مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/1998/CRP.12. غير أنه لا يزال من الضروري إجراء مفاوضات كبيرة في المستقبل من أجل التوصل إلى اتفاق كامل بشأن استراتيجية للتمويل.

١٠٢ - ووفقا لأهداف المقرر ٣/٩٨، أشار الرئيس إلى خمس مسائل أساسية اكتست أهمية خاصة في المناقشات التي دارت في الفريق العامل وهي: (أ) كيفية تحديد مبلغ الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي الضرورية لتلبية الطلب؛ و (ب) كيفية إدماج الموارد غير الأساسية؛ و (ج) كيفية دراسة مسألة تقاسم الأعباء؛ و (د) طبيعة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تدعم استراتيجية التمويل؛ و (هـ) كيفية ضمان تعزيز قابلية التنبؤ.

١٠٣ - وبعد ذلك ذكر المدير أن عكس تدهور الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشكل التحدي الأول للمنظمة. وأعرب عن ارتياحه للأعمال التي قام بها الفريق العامل وأكد الشراكة القوية القائمة بين البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة. وأكد المدير، بوجه خاص، الحاجة إلى تخصيص موارد أساسية إضافية على أساس قابل للتنبؤ، ومضمون ومستمر حتى يضطلع البرنامج الإنمائي بولايته. فضمان ما يكفي من الموارد الأساسية أمر أساسي إذا أريد للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لأفقر البلدان أن يكون ذا مغزى. وذكر المدير أن على البرنامج الإنمائي أن يبذل ما في وسعه لإظهار نتائج أعماله، لا سيما على الصعيد القطري، في بيئة تتسم بتدهور المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٤ - وأعرب العديد من الوفود عن الارتياح لتقرير الفريق العامل ولمشروع المقرر الذي قدمه الرئيس. وقد عكس مشروع المقرر بوضوح عدة نقاط تم التوصل إلى اتفاق بشأنها خلال الأشهر الثمانية السابقة بالإضافة إلى النقاط التي لا تزال بحاجة إلى الاتفاق بشأنها. غير أن بعض المتكلمين أعرب عن خيبة أمله بشأن التقدم الموضوعي الذي أحرزه الفريق العامل على مدى الأشهر الثمانية السابقة. وفي ذلك الصدد، جرت الإشارة إلى عدم الرد على السؤال الرئيسي عن الأسباب التي دعت إلى تدهور الموارد الأساسية.

١٠٥ - وأكدت عدة وفود الأهمية القصوى للحفاظ على الخصائص الأساسية للبرنامج الإنمائي بوصفه منظمة تمول عن طريق التبرع قائمة على مبدأي النزاهة والحياد، وأكدت ضرورة الحفاظ على طبيعته الأساسية القائمة على المنح.

١٠٦ - وفي سياق الإطار المقترح للموارد والنتائج، أكدت عدة وفود ضرورة تجنب الغموض خلال عملية تصور هذا الإطار. وشددت بعض الوفود أيضا على أن من الضروري ضمان ما يكفي من الوقت للاندماج الصحيح مع الآليات والإجراءات الإدارية والبرنامجية القائمة فعلا في البرنامج الإنمائي بالإضافة إلى الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة نظرا لأنه لا يزال من الضروري القيام بعمل كثير فيما يتعلق بتوضيح المفاهيم الأساسية لهذا الإطار. وجرى التشديد أيضا على أن عملية التنفيذ يجب أن تستند إلى مقاييس محددة، وسيتطلب تحقيق ذلك بعض الوقت.

١٠٧ - وأكدت بعض الوفود أن الموارد الإضافية لا ينبغي أن ترتبط بصورة مباشرة بالنتائج الكمية نظرا لأن ذلك سيعتبر بصورة واضحة قولبتها في شروط. وفي مقابل ذلك، جرى التشديد على أن تخصيص الموارد الإضافية ينبغي أن يقوم بالتحديد على الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج. وجرى التشديد أيضا على أن يضمن البرنامج الإنمائي عدم ترتب تكاليف إضافية على الإطار المقترح. غير أن بعض الوفود الأخرى شدد على ضرورة تبادل المزيد من المعلومات والمشاورات بين البلدان المستفيدة من

البرنامج، والبلدان المانحة والبرنامج الإنمائي. وأشار أحد الوفود إلى أن وضع هذا الإطار مرتبط بمسألة ضمان قابلية التنبؤ بالموارد بقدر أكبر.

١٠٨ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للاقتراح القاضي بإنشاء آلية للتمويل المتعدد السنوات يقوم على تقديم تعهدات ثابتة بالنسبة للسنة الأولى وعلى تقديم تعهدات أو المؤشرات بالنسبة للسنوات اللاحقة. غير أنه نظرا لوجود قواعد وطنية خاصة في مجال الإدارة والميزانية، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة وجود مرونة في التمويل، حيث لن يكون بمقدور جميع البلدان تقديم إشارات التمويل لمدة تزيد على السنة الحالية. وفيما يتعلق بمسألة الدفع المبكّر للتبرعات، أيّدت عدة وفود الرأي القائل بدفع التبرعات في أول السنة ما أمكن، حتى يتمكن البرنامج الإنمائي من إدارة موارده بأقصى ما يمكن من الفعالية والتدبر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحد من التأثر بتقلبات معدلات الصرف. وذكر أحد الوفود أيضا ضرورة إنشاء آلية لمواجهة أي نقص في الموارد الأساسية المتوقعة.

١٠٩ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لبيان المدير بشأن ضرورة زيادة تعزيز الصورة العامة للبرنامج الإنمائي في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرنامج. وأكد العديد من الوفود، بوجه خاص، الطبيعة التنافسية جدا لبيئة التنمية الدولية والحاجة إلى أن يكون البرنامج الإنمائي في مرتبة أبرز بالنسبة لسائر المنظمات الإنمائية المتعدد الأطراف.

١١٠ - وأكد العديد من المتكلمين أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد للبرنامج الإنمائي. وشدد بعض المتكلمين أيضا على أن الموارد غير الأساسية ضرورية للمنظمة ولها في بعض الحالات أثر محفّز. ورحبت عدة وفود بالرأي القاضي بتحديد مبلغ ١,١ بليون دولار كهدف للموارد المقبلة بالنسبة للموارد الأساسية وحثت على وضع آلية لتحديد أهداف النمو السنوي. غير أن وفودا أخرى حذرت من أن هذه الأهداف ستكون غير واقعية إذ لن يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة الموارد الأساسية على مستواها الحالي زيادة كبيرة.

١١١ - وفيما يتعلق بمسألة الحصول على موارد من مصادر غير حكومية، شدد أحد الوفود على أن ذلك لن يكون، في أقصى الحالات، سوى تكملة للموارد المقدمة من الحكومات.

١١٢ - وشددت بعض الوفود على ضرورة رفع بعض البلدان المانحة لحصتها في الموارد الأساسية إلى أكثر من مستواها الحالي. وحذرت وفود أخرى من محاولة تقييم أداء البلد المانح لكنها اتفقت على أن من المهم توسيع قاعدة المانحين بصفة عامة، حتى لا يُعتمد على بلدان مانحة قليلة فقط. وشددت بعض الوفود على أهمية مساهمة البلدان المستفيدة من البرنامج في الموارد الأساسية أيضا.

١١٣ - وشددت عدة وفود على مسألة إقامة علاقات شراكة مع شركاء إنمائيين آخرين مثل البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وأكد أحد الوفود على ضرورة الاتفاق على "صفقة شاملة" تشمل جميع العناصر المكونة لاستراتيجية للتمويل.

١١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٨ - استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي من بينها، العالمية، والحياد، وتعدد الأطراف، والطابع القائم على التبرعات والمنح، والاحترام الكامل لأولويات البلدان المستفيدة من البرنامج والاستجابة إلى احتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

٣ - يرحب بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل في الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة الكبرى، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج في مسعاها لتنفيذ الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، من أجل التنمية البشرية المستدامة وفقا للسياسات التي اتفق عليها المجلس التنفيذي؛

٤ - يشدد على الحاجة إلى استراتيجية للتمويل، تقوم على مفهوم الملكية الجماعية، والشراكة والمصالح المشتركة مع اختلاف المسؤوليات، من أجل تعزيز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات الإنمائية المتزايدة للبلدان المستفيدة من البرنامج، لا سيما أقل البلدان نموا؛

٥ - يسلم بأهمية برنامج مركّز، وفعّال ومنظور لتعبئة الموارد ويؤكد من جديد مقرريه ١/٩٨ و ١٤/٩٤ ويؤيد الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين تأثير الدعوة والصورة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تعزيز استراتيجيته في مجال الاتصال والإعلام، مع التأكيد بصورة خاصة على استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة، وشديدة التأثير وعلى رسالات مسددة الأهداف؛

٦ - يؤكد من جديد أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعد أساسية للحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف لأعماله؛

٧ - يسلّم بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك اقتسام التكاليف، والصناديق الاستئمانية ومصادر التمويل غير التقليدية، بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكملة وسائله، ويذكّر في هذا السياق بمقرره ٢/٩٨؛

٨ - يأسف لتدهور الموارد الأساسية ويؤكد من جديد ضرورة عكس هذا الاتجاه وإنشاء آلية تضع التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس قابل للتنبؤ ومستمر؛

٩ - يسلّم بأن الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين يحمل في طياته مخاطر على الاستدامة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل، ويحث جميع المانحين ومن استطاع من البلدان المستفيدة من البرنامج على رفع مساهماتها في الموارد الأساسية؛

١٠ - يعتمد مبلغ ١,١ بليون دولار كهدف للتمويل السنوي؛

١١ - يشدد، في هذا السياق، على الضرورة الملحة لتحقيق زيادات سنوية في تعبئة الموارد الأساسية إلى أن يتم تحقيق الهدف؛

١٢ - يقرر، في هذا السياق، بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

(أ) وضع إطار للتمويل المتعدد السنوات يدمج الأهداف، والموارد، والميزانية والنتائج البرنامجية، بهدف رفع الموارد الأساسية، مع مراعاة المبادئ التالية:

'١' سيحافظ هذا الإطار على ترتيب الأولويات وعلى ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفق ما يحدده المجلس التنفيذي؛

'٢' لن يفرض هذا الإطار أية شروط ولن يؤدي إلى أي تحريف للأولويات أو تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' سيكون تخصيص الموارد الأساسية الإضافية التي قد يعبئها إطار التمويل المتعدد السنوات متفقا مع المبادئ التوجيهية البرنامجية التي يحددها المجلس التنفيذي، ويجب إعطاء الأولوية إلى البرامج؛

(ب) تحديد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، ابتداء من ١٩٩٩، كموعد لقيام جميع البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' الإعلان عن تبرعاتها الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو التالي: التزام ثابت بالتمويل بالنسبة للسنة الحالية؛ وتبرع ثابت أو مؤشر على التبرع بالنسبة للسنة التالية لمن يستطيع ذلك من البلدان؛ وتبرع ثابت أو تقديري بالنسبة للسنة الثالثة؛

'٢' إعلان مواعيد التسديد بالنسبة للسنة الحالية؛ وينبغي تشجيع التسديد المبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية ومساهمات الحكومات في تسديد تكاليف المكاتب المحلية بالإضافة إلى توقيت المساهمات التي سُددت في السنة التقويمية السابقة؛

١٣ - يقرر البدء في عملية استشارية قائمة على مشاركة كاملة، وشفافة، ومفتوحة العضوية بين أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء في البرنامج من أجل تحديد إطار للتمويل المتعدد السنوات يقوم على المبادئ المبيَّنة في الفقرة ١٢ من هذا المقرر وعلى طرائق الإعلان عن التبرعات بهدف عقد الاجتماع الأول لهذه العملية على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢ (ب) من هذا المقرر؛

١٤ - يطلب إلى المدير، أن يقدم، على أساس هذه المشاورات، تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن إطار التمويل المتعدد السنوات لكي ينظر فيه المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٥ - أطلعت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على آخر التطورات الرئيسية التي حدثت منذ انعقاد الدورة السنوية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبالإشارة إلى أنها ستتناول المواضيع المتعلقة باستراتيجية تعبئة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن ثم المواضيع التي تتعلق بلجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمدرجة في إطار بنود جدول الأعمال الخاصة بكل منها، تابعت المديرة التنفيذية حديثها لإبلاغ المجلس عن الإصدار الأخير لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "حالة السكان في العالم، ١٩٩٨"، الذي كان أحد الإصدارات الأكثر نجاحا إلى الآن، حيث حظي بتغطية صحفية دولية واسعة وباهتمام إعلامي إيجابي في أنحاء العالم. وسلط التقرير الضوء، تحت العنوان الفرعي "الأجيال الجديدة"، على المسؤولية المشتركة بين الأجيال وعلى العالم المقبل الذي سيبلغ عدد سكانه ستة بلايين نسمة. وأكبر فئة من السكان حتى الآن هي في طريقها إلى سن الإنجاب وسنوات العمل. وفي الوقت ذاته، يتزايد عدد ونسبة السكان فوق سن الـ ٦٥ بمعدل لم يسبق له مثيل. وإن النمو السريع لهذه "الأجيال الجديدة" الشابة والكبيرة السن، يشكل تحديا لقدرة المجتمعات على توفير التعليم والرعاية الصحية للشباب، والدعم الاجتماعي والطبي والمالي للمسنين. وأكدت المديرة التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يواصل النضال من أجل التأكد من أن أهمية البعد السكاني تولى الاعتبار الوافي وفي مختلف المحافل الدولية وعلى الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

١١٦ - ووجهت المديرة التنفيذية الاهتمام إلى عدد من التطورات الإيجابية على الصعيد القطري. ففي كينيا، واحتفالا باليوم العالمي للسكان، أطلق المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أغنية بعنوان "أحتاج لأن أعرف" تهدف إلى إيصال رسائل إلى الشباب عن الصحة الإنجابية. والأغنية التي كتبها وأخرجها وقام بأدائها موسيقيون يقيمون في كينيا أصبحت أغنية شهيرة وباتت مؤخرا موضوع قصة في مجلة

"نيوزويك" Newsweek. وفي الواقع، وكنتيجة لنجاح الأغنية في وصولها إلى الشباب وفي نقلها رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تكرار هذه الجهود في بلدان أخرى. وتمثل مثال حديث آخر في تعداد السكان الرسمي الأول لكمبوديا خلال أكثر من ٣٦ سنة، الذي أجري في آذار/ مارس ١٩٩٨. ويرى الخبراء أنه رغم المشاكل السياسية، يعتبر هذا التعداد سليما تقنيا. ووصل العدادون إلى أنأى الأماكن وإلى تلك التي لا يمكن الوصول إليها، مستخدمين حتى الفيلة عند الحاجة. كما تمثل أحد مؤشرات النجاح في العمل فيما يتعلق بحقوق الجنسين والإنجاب في الندوة الأخيرة للزعماء المدنيين والموظفين الطبيين بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كشكل من أشكال العنف. ووضع الاجتماع الذي نظمته اللجنة الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية، بالتعاون مع حكومة غامبيا، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإعلان بنجول بشأن العنف ضد المرأة (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨)، الذي شجب بشدة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحرم إساءة استخدام الحجج الدينية للإبقاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأشكال أخرى من العنف. وقرر المشاركون ألا يدخروا جهدا من أجل تعزيز الحملة الهادفة إلى تحرير المرأة من كافة أشكال العنف، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأضافت المديرة التنفيذية قائلة بأن متلقيا جائزة الأمم المتحدة للسكان لهذه السنة، وهما رابطة سابيني للمسنين في أوغندا، والبروفسور هيو هستنغس وينتر من جامايكا، قدما مثالا إضافيا يحتذى به عن طريقة إحراز تقدم محتم في ميدان السكان.

١١٧ - وفيما يتعلق بالنهج الشاملة للقطاعات، طمأنت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد يعلق اهتماما كبيرا على النهج الشاملة للقطاعات وأنه منهمك فعلا في إعداد ورقة غرفة اجتماعات لتقديمها إلى المجلس. وإضافة إلى المناقشات المحلية، عقد لهذا الغرض صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيشارك قريبا في "المنتدى التعليمي المعني بإصلاح القطاع الصحي" الذي يعقد لمدة خمسة أيام بتمويل من البنك الدولي، والذي سيتناول، ضمن جملة أمور، النهج الشاملة للقطاعات وبرامج الاستثمار القطاعي. وأدرج موضوع النهج الشاملة للقطاعات على جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستجابة لطلب من أعضاء المجلس، ستوفر كذلك ورقة غرفة الاجتماعات عن النهج الشاملة للقطاعات قبل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

١١٨ - وسرها أن تلاحظ ترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتقديم قائمة موحدة للمسائل الهامة لتحقيق تنسيق أفضل للأنشطة التنفيذية، أعدت استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (المقرر ١٥/٩٨). ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مداولات اللجنة الثانية بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي ناقشه المجلس أيضا. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن المجلس قد ناقش كذلك جهود الأمم المتحدة للإصلاح وأكدت مجددا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال ملتزما تمام الالتزام بتنفيذ العمليات الإصلاحية للأمم المتحدة ويشارك فيها مشاركة نشيطة، وذلك ضمن مجالات ولاية الصندوق. ودعما لهذه العمليات، يحاول صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكون بناء في طرحه للمسائل التي تهدف إلى تحقيق تقدم حقيقي ومستدام، سواء على الصعيد القطري عن طريق نظام المنسق المقيم، أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان

على أكمل وجه في تقييم المرحلة النموذجية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيشارك كذلك مشاركة تامة في تصميم المرحلة القادمة. ووجهت المديرة التنفيذية انتباه المجلس إلى اقتراح قدمه برنامج الأغذية العالمي يفيد بأن عمليات التنسيق والإصلاح قد تستفيد من اجتماع المجالس التنفيذية الثلاثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

١١٩ - وأبلغت المديرة التنفيذية بأن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات تتقدم بشكل حسن. وأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ستعقد خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأن بدء الأعمال التحضيرية جارية. ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعي مائدة مستديرة، وعقدت ندوة تقنية واحدة قام بتنظيمها فريق العمل المعني بتحقيق الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وأعربت المديرة التنفيذية عن عميق تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي تبرعت بسخاء بأموال خارجة عن الميزانية لعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية. وشكرت بصفة خاصة حكومة هولندا لموافقتها الكريمة على استضافة المنتدى الدولي المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (منتدى لاهاي) الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩. وأشارت المديرة التنفيذية إلى انعقاد ثلاثة اجتماعات خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨: اجتماعان تقنيان معنيان بشيوخة السكان، أولهما في بروكسل، بلجيكا، من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والثاني عن خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ في رين، فرنسا، من ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وندوة بشأن التغييرات السكانية والتنمية الاقتصادية في بيلاجيو، إيطاليا، من ٤-٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري الإعداد لمنتدى لاهاي الذي سيعقد في شباط/فبراير ولمنتديات المنظمات غير الحكومية والشباب. ويستضيف برلمان هولندا، من ٥ إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، اجتماعا برلمانيا عالميا. واقتُرح بأن يسبق منتدى لاهاي عقد مشاورات للمنظمات غير الحكومية.

١٢٠ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه سيستفاد من النتائج والتوصيات التي ستصدر عن اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، من بين مصادر أخرى، كمدخلات لتقرير منتدى لاهاي ولمشروع تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتاح تقرير منتدى لاهاي للجنة السكان والتنمية في آذار/ مارس ١٩٩٩. وكذلك تقرير الأمين العام الشامل عن استعراض فترة الخمس سنوات وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ستعده شعبة السكان. وجرى توزيع مخطط عام مشروح لتقرير الأمين العام على الدول الأعضاء. وحدد موعد انعقاد جلسة إعلامية غير رسمية للدول الأعضاء بشأن حالة الوثائق في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن مشروع تقرير الأمين العام الذي سيقدم في الدورة المفتوحة باب العضوية للجنة السكان والتنمية التي ستعقد في شهر آذار/ مارس. وسيعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا عالميا لموظفيه عند نهاية عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها بشكر المجلس التنفيذي لدعمه

وإرشاده المتواصلين لعمل الصندوق. وأعربت عن امتنانها الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد غوستاف سبيث، الذي أعلن أنه سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام المقبل. ونوهت بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما شريكان حميمان، وأن الصندوق يقدر تقديرا هاما الدعم والتعاون الممتازين الذين وفرهما مدير البرنامج.

١٢١ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، رحب أحد الوفود بالتزام الصندوق بالمشاركة في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة، وأعرب عن سروره لمعرفة التطورات الإيجابية على الصعيد القطري. وذكر الوفد، لدى إشارته إلى الأهمية الكبيرة التي يوليها للنهج الشاملة للقطاعات، بأن معرفته بالمشاورات التي عقدها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد شجعته على مناقشة النهج الشاملة للقطاعات. ورحب الوفد كذلك بالدور القيادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الاستعراض التنفيذي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأثنى على الجهود التي يبذلها الصندوق للتشجيع على مشاركة وانخراط المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في الاجتماعات التقنية واجتماعات المائدة المستديرة، وفي الأحداث الأخرى المرتبطة بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وأعرب الوفد عن أمله بأن يقدم منتدى لاهاي، الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩، مدخلات مفيدة للدورة القادمة للجنة السكان والتنمية.

١٢٢ - وفي الوقت الذي أشار فيه وفد آخر إلى اهتمام بلده الشديد بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، أكد على أهمية ضمان ألا تعيد العملية إثارة أي موضوع اتفق بشأنه المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤. بل ينبغي لعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات أن تبحث عوضا عن ذلك، عن طرق لمواجهة التحدي المتمثل في استئناف الجهود من أجل تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن المهم السعي، في هذا الصدد، لتحقيق توافق الآراء في اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩، وذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، نظرا لأن الدورة الاستثنائية لن تستغرق إلا ثلاثة أيام. واقترح الوفد أن يستفاد من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية كنموذج للحصول على توافق الآراء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

١٢٣ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفدين على تعليقاتهما واقتراحاتهما وأعلمت المجلس التنفيذي بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يوفر جهدا لإحاطة الوفود علما، كلما أمكن ذلك، عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. ووافقت تماما على ضرورة التوصل إلى توافق الآراء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية، والأمر الأكثر أهمية هو ضرورة عدم التطرق للاتفاقات التي تم التوصل إليها في القاهرة. ولاحظت أنه ينبغي للدورة الاستثنائية التركيز على الإجراءات الهامة التي تتخذها الحكومات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت أنه جرى توزيع المعلومات المتعلقة بأنشطة وأحداث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات على نطاق واسع عن طريق الموقع على شبكة الانترنت المخصص

لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن الصندوق يعتزم كذلك عقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية، بما في ذلك عقد اجتماع واحد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لتعريف الوفود على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية. وأشارت إلى أن على المجلس التنفيذي القيام بدور هام في كلا تحريك العملية التحضيرية إلى الأمام وفي المشاركة في مداولات استعراض وتقييم المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات.

سابعا - تعبئة الموارد

١٢٤ - عند عرض بند جدول الأعمال المتعلق بتعبئة الموارد، أحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما بآخر التطورات المحرزة في الجلسات غير الرسمية المعقودة بين الدورات لمناقشة التوصل إلى استراتيجية تمويل مستدامة تجعل تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم على أساس مضمون ومستمر، ويمكن التنبؤ به. وشكرت المديرة أعضاء المجلس المشاركين، لا سيما الرئيس، ملاحظة أن الجلسات كانت منتجة ومفيدة. وكانت الجلسات غير الرسمية قد أبرزت عدة جوانب هامة من حالة تمويل الصندوق، من بينها ما يلي: ولاية الصندوق وأولوياته البرنامجية الواضحة والمركزة؛ ونظام اعتماد الموارد المتسم بالوضوح والتركيز، الذي يستند إلى مستوى إنجازات كل بلد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويولي عناية خاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل؛ والاهتمام المتزايد الذي بات المجتمع الدولي يركز عليه فيما يتعلق بتحديات برنامج عمل المؤتمر وأهدافه، والرغبة في الإفادة من هذه الدفعة؛ وتسليم كل من المانحين والبلدان المستفيدة بأن الصندوق منظمة فعالة. وأبرزت الجلسات على نحو خاص أهمية القدرة على التنبؤ بالموارد؛ وضرورة زيادة حجم الموارد؛ وتسديد الاشتراكات في المواعيد المقررة. وبرز من خلال المداولات غير الرسمية أربع مسائل رئيسية يحتاج المجلس التنفيذي الآن إلى النظر فيها عند صياغة كل قرار: مسألة إمكانية التنبؤ؛ ومسألة ما اذا كان ينبغي توحيد القرارات المتعلقة باستراتيجيات تمويل مختلف الصناديق والبرامج وآليات تنفيذ هذه الاستراتيجية، أم صياغتها بما يتفق مع كل صندوق أو برنامج بحيث تعكس جوانبه الفريدة؛ ومسألة الموارد المستهدفة، بما في ذلك كيفية تحقيقها والمستوى الذي ينبغي تحديده لها؛ ومسألة الربط بين أهداف البرنامج وموارده ونتائجه.

١٢٥ - ومضت المديرة التنفيذية تناول كلا من هذه المسائل الواحدة تلو الأخرى. فلاحظت فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالموارد أن هناك اتفاقا على أن يكون تمويل الصندوق قابلا للتنبؤ وجاريا في المواعيد المقررة، تحقيقا للفعالية في إدارة الموارد وتنفيذ البرامج. ولذلك يؤيد الصندوق بشدة فكرة التعهد المالي لعدة سنوات، في الوقت الذي يسلم فيه بأن ذلك قد لا يكون ممكنا بالنسبة لبعض البلدان. وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كان ينبغي للقرار أن يكون واحدا بالنسبة لجميع الصناديق والبرامج أم أن يكون مصمما لكل صندوق أو برنامج بحيث يعكس جوانبه الفريدة، قالت المديرة التنفيذية إن هناك عناصر مشتركة تنطبق على آليات تمويل جميع الصناديق والبرامج، لا سيما فيما يتعلق بالتأكيد على الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا بد لأي استراتيجية تمويل أن تراعي الجوانب الفريدة والمزايا النسبية لكل منظمة على حدة، وأن تكون بالفعل انعكاسا لها وأن تبني عليها، بحيث تتمكن كل منظمة من تحقيق الحد الأقصى من قدرتها على تعبئة الموارد، وبالتالي تنفيذ برامجها وتقديم خدمات تلك البرامج وتحقيق فعاليتها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأية استراتيجية تمويل ألا تكون، عن غير عمد، عائقا أمام تعبئة الموارد أو عاملة في غير صالح المنظمة، وقد ينتج هذان الأمران دون قصد عن الجهود الرامية إلى التنسيق بين استراتيجيات تمويل مختلف الصناديق والبرامج أو تعميمها. وينبغي أن يكون الهدف هو البحث عن توازن مقبول يتيح الابتكار والتنسيق الفعال بحق.

١٢٦ - وفيما يتعلق بمسألة الأهداف، أكدت المديرة التنفيذية أنه ينبغي لاستراتيجية التمويل أن تتضمن أهدافا تتعلق بالموارد على الأمدين القريب والبعيد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأهداف أن تكون طموحة وواقعية، وأن تحدد كذلك حسب الطلب بدلا من أن تحدد حسب العرض. ولاحظت المديرة التنفيذية أن خطة عمل الصندوق الحالية تعد حسب العرض، حيث أنها تستند إلى النمو المتوقع لمستوى الإيرادات الحالي الذي يجري تحديده عن طريق المعارف والمعلومات المتعلقة بتوافر الموارد، وأشارت إلى أن خطة العمل هذه لا تستند إلى الطلب المتوقع على مساعدة الصندوق أو إلى قدرة الصندوق على تقديم مستوى معين من المساعدة تلبية لهذا الطلب. ومن ثم كانت هذه الإيرادات تقديرات محدودة بطبيعتها، بل وثابتة، حيث تستند إلى زيادة تتم بنسبة ثابتة في مستوى الإيرادات الحالي. والهدف المحدد حسب الطلب لا يستند إلى الزيادة التي تتم بنسبة متوقعة في مستوى الإيرادات الحالي، وإنما يقوم على ما يجري تلمسه من احتياج إلى مساعدة الصندوق ومن قدرة الصندوق على تقديم تلك المساعدة وفعالية تقديمه لها. وبينما كانت المديرة التنفيذية توضح كيفية توصل الصندوق إلى تحديد الهدف البالغ ١,١٤ بليون دولار لعام ٢٠٠٢، لاحظت أنه لم يتم التوصل إلى هذا الرقم بطريقة عشوائية، بل هو النسبة المتسقة مع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة من خلال الصندوق إلى الأنشطة السكانية على مر السنين، التي ظلت تتراوح بين ١٥ و ١٨ في المائة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق يقف على أرض صلبة يبني عليها لاستيعاب هذه الزيادة، سواء كان ذلك من حيث موظفيه أو من حيث النظام الذي يتبعه لإعداد البرامج وتخصيص الموارد. ويؤمن الصندوق أيضا بأنه يحتل مكانة فريدة وبأنه مؤهل تأهيلا جيدا لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة في مجالات أولوياته البرنامجية. وأضافت أن هدف تحقيق ٤٠٠ مليون دولار للصندوق في عام ١٩٩٩ يستند إلى الطلب، ومن ثم فإنه يعبر تعبيرا أكثر واقعية عما هو ضروري الآن للتقدم بفعالية نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢٧ - وفي النهاية، وفيما يتعلق بالربط بين أهداف البرنامج وموارده ونتائجه، لاحظت المديرة التنفيذية أنه تم تحقيق نتائج رائعة في الميدان السكاني منذ بداية الستينات وحتى اليوم - ومن ذلك على سبيل المثال الزيادات الملموسة في مجالات الولادة بمساعدة القابلات، وشيوع استخدام وسائل منع الحمل، والانخفاضات الكبيرة في معدلات النمو السكاني ومعدلات المواليد وعدد أفراد الأسرة. وقد جاء النجاح المحرز في العقود الثلاثة الماضية نتيجة للإرادة السياسية للدول؛ والدعوة الدولية؛ والجهود الجماعية المتضافرة التي بذلتها بصفة خاصة البلدان ذاتها، فضلا عن المانحين الثنائيين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وآلاف الأفراد العاملين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية. وأكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق وضع بالفعل العناصر التنفيذية والبرنامجية اللازمة للمساعدة على التحرك صوب ممارسة مستندة إلى الطلب بإمكانها تحقيق التكامل بين أهداف الصندوق البرنامجية، وعملية الميزنة، والاحتياجات من التمويل. ويؤمن الصندوق بأن

اعتماد استراتيجية التمويل حسب الطلب سيعزز الروابط القائمة بين تلك العناصر، مما يوفر بدوره قاعدة الموارد اللازمة لتمكين الصندوق من أداء دور رئيسي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما هو مطلوب في المقرر ٧/٩٨. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها مشيرة إلى أنه لا توجد مسألة أكثر أهمية لمستقبل الصندوق من تعبئة الموارد.

١٢٨ - وخلال المناقشة التي أعقبت بيان المديرة التنفيذية، هنأ العديد من الوفود المديرة التنفيذية على بيانها القوي والمقنع. واتفق جميع الوفود على الأهمية الكبيرة لأن يكون للصندوق استراتيجية تمويل تساعد على كفالة زيادة حجم الموارد وإمكانية التنبؤ بها وتوافرها في المواعيد المقررة وبصفة مستمرة. وأكدت الوفود أيضا الحاجة إلى تحديد مبادئ مشتركة في استراتيجيات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأبرزت الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتمثلة في جملة أمور منها العالمية والحياد والتعددية، وطابعها القائم على التبرعات وتقديم المنح. وفيما يتعلق بتحديد أهداف التمويل، أيد العديد من الوفود أهداف التمويل المتفائلة والطموحة، بحيث تتهيأ للصندوق فرصة أفضل لتعبئة الموارد. ومع ذلك، فقد أشار العديد من الوفود إلى الحاجة إلى تحديد أهداف واقعية، ولاحظت تلك الوفود أن تحديد الأهداف لن يساعد على تعبئة الموارد، بل يحقق هذه التعبئة إبراز النتائج الملموسة المحرزة. وأكد العديد من الوفود أهمية وضع البرامج على أساس النتائج المحرزة باعتبار ذلك وسيلة لزيادة تعبئة الموارد، لا سيما في مناخ تكثر فيه الطلبات المنافسة على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل هذا الوضع، سيؤدي إبراز فعالية وضع البرامج وفعالية نتائجها إلى اجتذاب الموارد. وفي الوقت الذي أيد فيه عدد من الوفود نظام تقديم التعهدات المالية لعدة سنوات والإعلان المبكر عن التبرعات وتسديدها مبكرا، لاحظت وفود أخرى أن بلدانها لن تستطيع الالتزام بتعهدات مالية لعدة سنوات، نظرا لبعض العمليات المتصلة بالميزانيات الوطنية، وذلك وجب اعتماد نهج عملي ومرن لتناول هذا الموضوع. وأكد العديد من الوفود الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين للصندوق وتخفيض اعتماده الزائد على مجموعات صغيرة من البلدان المانحة.

١٢٩ - وأبرز أحد الوفود، تعبيرا عن آراء العديد من الوفود الأخرى، قيمة نظام وضع البرامج وإعداد الميزانية على أساس النتائج، وأتى بثلاثة أسباب رئيسية تدعو إلى اعتماد هذا النظام، هي: أن هذا النظام سييسر قياس نتائج الأنشطة البرنامجية على نحو أفضل، وسيساعد الصندوق على أن يركز استراتيجية تمويله على انتقاء الأنشطة التي لها تأثير؛ وهذا الربط سيساعد على توليد مزيد من الموارد الأساسية؛ كما أنه سيساعد على إقامة شراكات إنمائية جديدة وتوليد مزيد من الموارد المالية غير الأساسية. وأكد الوفد أن الصندوق في حاجة إلى موارد إضافية، وأن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات تعد فرصة لتركيز اهتمام العالم على أنشطة الصندوق، واجتذاب الدعم السياسي، واجتذاب موارد إضافية لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال الوفد نفسه إنه ينبغي لأهداف التمويل أن تكون طموحة وواقعية. وأكد الوفد الحاجة إلى تقليل الاعتماد الزائد على عدد ضئيل من المانحين التقليديين، ودعا البلدان المانحة الأخرى التي لم تقدم حتى الآن سوى تبرعات متواضعة إلى زيادة مساهماتها في الصندوق. وأضاف الوفد أن هذا الدعم تأخر طويلا وينبغي ألا يعتمد على إدخال نهج جديد لوضع البرامج وإعداد الميزانية. وقال الوفد إن إدخال النهج الجديد ينبغي ألا يكون ممارسة ثقيلة أو مستهلكة

للوقت. ووافق وفد آخر على ضرورة أن يكون للصندوق أهداف طموحة، وقال إن الأهداف التي اقترحها الصندوق واقعية، وأن الدفعة المقدمة من عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات ستساعد على توليد زيادة في الموارد. وهنأ العديد من الوفود الصندوق على أنشطته المبتكرة، بما فيها السعي إلى عقد شراكات جديدة واجتذاب الدعم المالي من المصادر غير الحكومية، وأضافت تلك الوفود أن الاستراتيجية ستكون نموذجا تحتذي به سائر المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٣٠ - وصرح أحد الوفود، بينما كان يؤكد على ضرورة وجود اتساق في استراتجيات التمويل للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان، بأنه ينبغي في الوقت نفسه الاعتراف بخاصية كل منظمة. وذكر الوفد، مشيرا إلى هبوط المساعدات الإنمائية الرسمية، أن هدف ١,١٤ بليون دولار لسنة ٢٠٠٢ لا يبدو معقولا. وكان الوفد متشككا أيضا بشأن المنهجية المستخدمة في استخراج الأهداف المالية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأضاف أنه ينبغي عدم خلط هذه الأهداف بأهداف تمويل صندوق السكان. ويؤيد الوفد التعهدات المتعددة السنوات ويذكر أن استراتيجية التمويل ينبغي أن تحدد الأهداف المقرر الحصول عليها وتقيَّم كمياتها وتضع عملية إصلاح للميزانية. وأشار وفد آخر إلى أنه على الرغم من اضطلاع صندوق السكان بدور قيادي في ميدان السكان فلم تنقل عن طريق الصندوق سوى ١٥ إلى ١٨ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية بينما ذهب الباقي إلى منظمات أخرى. وهكذا فبالنظر إلى أن صندوق السكان يتنافس على الأموال مع الوكالات الأخرى الثنائية والمتعددة الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فإن توليد نتائج فعالة له أهمية كبرى. ويناصر الوفد اتخاذ نهج مرن إزاء التعهدات لسنوات متعددة، ويؤيد زيادة عدد المانحين التقليديين مشيرا إلى أنه لا ينبغي إساءة فهم تقاسم الأعباء بحيث يعني المساهمات القائمة على القدرة. وتنبغي المحافظة على مبدأ التبرعات.

١٣١ - وأكد وفد، وهو يسلّط الضوء على أهمية تحديد الأهداف التي يوجهها الطلب، على أن الموارد الأساسية ضرورية للمحافظة على حياد أنشطة الصندوق وشمولها وتعدد جوانبها. وذكر الوفد أنه ينبغي للبلدان النامية زيادة اشتراكاتها، وفي الوقت ذاته ينبغي لصندوق السكان أن يستكشف قنوات تمويلية أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات. وأكد الوفد، وهو يبدي موافقته على قيمة التعهدات لسنوات متعددة، على أهمية تأكيد دفع الاشتراكات في حينها وإمكانية التنبؤ بها. وذكر وفد آخر، بينما كان يؤكد على الروابط بين وجود استراتيجية تمويلية وأداء برنامجي فعال، أنه مسرور من أن الصندوق يقوم بالفعل بالإدارة على أساس النتائج بما في ذلك استخدام التحليل الإطاري المنطقي. وأشار الوفد إلى أن عنصرا هاما من عناصر الأداء البرنامجي يتمثل في القدرة الاستيعابية للبلدان وتساءل عن ماهية الإجراءات المتخذة بشأن توصيات دراسة الصندوق المبكرة بشأن القدرة الاستيعابية. وشجع الوفد الصندوق على تطبيق الإدارة القائمة على النتائج ليس فقط للبرمجة وإنما أيضا للإدارة. وأكد على قيمة تجهيز المنظمة بأدوات إدارة فعالة لتحسين الأداء البرنامجي. وحث الوفد ذاته، بينما كان يمتدح الصندوق على نجاحه في الحصول على أموال من المؤسسات الخاصة، الصندوق على توسيع قاعدة موارده بزيادة المشاركات مع المنظمات غير الحكومية والمصارف الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

١٣٢ - وأشار أحد الوفود، بينما كان يؤكد على استمرار دعمه الشديد للصندوق، إلى أن سبل ووسائل زيادة الموارد غير الأساسية ينبغي استكشافها أكثر من ذلك حيث أنه يبدو وجود مجال كبير للتوسع في التمويل الثنائي والمتعدد الجوانب. وذكر الوفد، وهو يردد نقطة سبق إثارتها في المناقشة، أن المانحين الذين ساهموا في صندوق السكان على مستوى طاقتهم الكاملة ينبغي لهم القيام بذلك الآن. وأكد الوفد على ضرورة المساعدة على تقليل اعتماد الصندوق أكثر مما ينبغي على عدد قليل من كبار المانحين، وأشار إلى أن استراتيجية التمويل السليمة تعني تنويع مصادر التمويل. وذكر وفد آخر، وهو يناشد بلدان المانحين زيادة اشتراكاتها للصندوق، إن لبلدان البرنامج أيضا دورا تلعبه في المساهمة تجاه التنمية الخاصة بها. وذكر وفد، وهو يشير إلى أنه لا ينبغي وضع أهداف تمويلية غير واقعية، أنه لم تتحقق بعد الزيادة السنوية البالغة ٧ في المائة في الدخل والمتفق عليها من المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨. وحذر وفد آخر من أنه ينبغي، لدى إنشاء آلية تربط التمويل بالنتائج، ضمان عدم فرض شروط جديدة على بلدان البرنامج. وتساءل الوفد عن كيفية قياس نتائج البرامج/المشاريع وذكر أنه لا ينبغي معاقبة المحتاجين أو تخفيض الموارد الأساسية بدون النظر بصفة خاصة إلى الأسباب الجذرية للمشاكل المؤثرة على نتائج البرامج.

١٣٣ - وذكر وفد، وهو يوافق على أنه ستكون لأي عملية موازية في مجال صياغة استراتيجية تمويلية آثار بالنسبة لصندوق السكان، بأنه ينبغي إتاحة أية مبادئ أو آليات تنشأ عن عملية البرنامج الإنمائي للصندوق، وأن الصندوق يجب ألا يضار بأي شكل من الأشكال من عد استخدام العملية الموازية. وأكد الوفد أن صندوق السكان يجب أن يعطى نفس إجراء إمكانية التنبؤ والتأكد بالنسبة للتمويل الممنوح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظ وفد آخر إحراز تقدم جيّد في المناقشة المتعلقة باستراتيجية التمويل لصندوق السكان، وأنه يبدو من المتوقع اعتماد قرار بشأن الموضوع في الدورة الحالية. ووافق الوفد على أن وجود استراتيجية تمويلية تربط الموارد بالنتائج يمكن أن ينشط تعبئة الموارد ويساعد على زيادة إمكانية التنبؤ والمساهمات.

١٣٤ - وشكرت المديرة التنفيذية في ردها جميع الوفود التي أبدت تدخلات. وأشارت إلى أن صندوق السكان يعمل على تنفيذ نظام إدارة يقوم على النتائج والتنبؤ وأنه بدأ عملية لفحص هذا النهج الجديد. وأضافت أن الصندوق راسل عددا من البلدان المانحة سعيا إلى معلومات عن خبرتها فيما يتعلق بالموضوع، وأنه يستكشف أيضا المنهجيات التي يستخدمها القطاع الخاص لتطبيق مثل هذا النظام. ولاحظت أن الميزانية الإدارية في حالة الصندوق مستقلة عن الميزانة البرنامجية وأن نظام الإدارة القائم على النتائج لن ينظر إلى نتائج الميزانية وإنما إلى نتائج تطبيق الموارد على البرمجة. وذكرت أن صندوق السكان يخطط لعقد اجتماع تقني للخبراء، بما في ذلك ممثلو القطاع الخاص لزيادة بحث هذه القضية. وأكدت أن الصندوق سيحتاج إلى وقت لوضع وتنفيذ مثل هذا النظام بطريقة منظمة، ووافقت على أنه لا ينبغي أن تصبح هذه الممارسة متعبة أو مستهلكة للوقت أكثر مما ينبغي. وأوضحت أن صندوق السكان قام ببعض الممارسات الداخلية لاستخراج أهداف لموارد الصندوق تقوم على الأهداف القطرية الفردية. ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى ذلك كشرط للبرمجة القطرية الفردية باعتبار أن التركيز يكون على ماهية الموارد التي تستطيع التحقيق بالمعنى الشامل. وهكذا فإن النهج القائم على النتائج سيحتاج إلى أن يكون عملية دينامية وتحليلية لوضع البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق يوافق على إدارة

الموارد القائمة على النتائج ويأمل أن يتمكن، ربما في وقت مبكر كالعام القادم، من توضيح ماهية الموارد التي بوسعها تحقيق ذلك. وردا على استفسار بشأن الدراسة المتعلقة بالقدرة الاستيعابية، ذكرت أن الصندوق يتابع بنشاط تنفيذ توصيات تلك الدراسة.

١٣٥ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارتها بعض الوفود بشأن الأهداف أشارت إلى أن الأهداف اتفق عليها بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وأن هناك حاجة أيضا إلى أهداف لصندوق السكان. وأكدت الرغبة في التماسك بين المنظمات الثلاث ضرورة التركيز على هدف تمويلي لصندوق السكان. وذكرت أن تقرير مستوى الهدف وما إذا كان سيبلغ ٤٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٩ أو ١,١٤ بليون دولار لسنة ٢٠٠٢ سوف يعود إلى المجلس التنفيذي. وعلى السؤال المتعلق بما إذا كانت الأهداف المقترحة واقعية أو غير واقعية، أشارت إلى أن زيادة الاشتراكات سوف تجعل الأهداف واقعية بالتأكيد. وأضافت أن الصندوق عمل خلال العام الماضي بكد وبنجاح للحصول على الاشتراكات من المؤسسات الخاصة. وقالت، وهي تشير إلى أن الموارد الأساسية من الحكومات تشكل أساسا وطيدا لتمويل الصندوق، إن الصندوق يحاول توسيع قاعدة المساهمين النظاميين. وهي تأمل أيضا أن ينظر هؤلاء الذين يسهمون بالفعل في الصندوق في زيادة حجم مساهماتهم. وكررت تأكيد الحاجة الهامة إلى مبدأ عام بشأن الأهداف للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان وأضافت أن الاختلاف سيكمن في تفاصيل كيفية إدارة النظام القائم على النتائج من قبل كل منظمة على حدة. وأكدت أن برمجة الصندوق مركزة جدا وأن للصندوق ولاية واضحة. وذكرت أن الصندوق اقترح أن يستخدم معايير نظام تخصيص الموارد المعتمد من المجلس وكذلك الأهداف البرنامجية التي أقرها المجلس لقياس النتيجة التي تحققت. ويستخدم الصندوق بالفعل التحليل الإطاري المنطقي في برمجته لتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة مع ممارسة التقييم السكان القطري ونظام للبيانات ذي مؤشرات مستمدة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما يضع الصندوق نهجا يستطيع أن يبين بفعالية ماهية النتائج التي تستطيع الموارد تحقيقها. وركزت على ضرورة تحليل الطلب إلى عوامل لاستراتيجية تعبئة الموارد. وأضافت أنه ينبغي للمجلس عند وضع الأهداف أن يركز على ما يمكن أن يقوم المجتمع الدولي بالقيام به لإحداث اختلاف في حياة الناس في جميع أرجاء العالم. وذكرت أنه يسرها ملاحظة أن غالبية الوفود تؤيد فكرة اتخاذ قرار بشأن تعبئة الموارد من قبل المجلس التنفيذي في دورته الحالية.

١٣٦ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الوفود التي تميل نحو التعهدات المتعددة السنوات تبدو أكثر دعما لضرورة وجود أهداف ومرامي تمويلية واضحة. بيد أنه يبدو أن جميع الوفود تتفق على ضرورة وجود تمويل قابل للتنبؤ به ومضمون ودائم لصندوق السكان. وهي تتفق مع المبدأ الذي كررته عدة وفود بتأكيد أهمية الطابع التطوعي للاشتراك وحياد الصندوق وعالميته وتعدد أطرافه، وكذلك ضرورة إمكانية التنبؤ والاستدامة وزيادة حجم المبالغ. كما أنها توافق على ضرورة ربط الموارد بالنتائج.

١٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٤/٩٨ استراتيجية تمويل صندوق السكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتميز من جملة أمور بالعالمية والحياد وتعددية الأطراف وطابعها القائم على التبرعات والمنح، والتي تحترم احتراما تاما أولويات بلدان البرامج وتستجيب لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بالدور الفعال الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في تأييد وتنفيذ البرامج والأنشطة بما يتماشى تماما مع ولايته وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويؤكد الحاجة إلى تحديد مدفوعات يمكن التنبؤ بها وتدفع في حينها وإلى زيادة التمويل لتعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجية للتمويل تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية والشراكة والمصالح المشتركة والمسؤوليات المتفاوتة تكون ذات منحى برنامجي وتشجع الشراكة الجماعية مع بلدان البرامج والبلدان المانحة والمؤسسات المقرضة والقطاع الخاص والمؤسسات؛

٤ - يؤكد أيضا أهمية الفرص التي يوفرها الاستعراض الذي يتم كل ٥ سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تنشيط الالتزام الدولي ببرنامج العمل، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي استنادا إلى تحليل للتقدم المحرز والدروس المستفادة والمعوقات التي تمت مواجهتها ويشير إلى الأهداف المتعلقة بالموارد على النحو المتوخى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٥ - يسلّم بالولاية والأولويات البرنامجية الواضحة والمركزة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبنظام الصندوق الواضح والمركز لتخصيص الموارد الذي يستند إلى المستوى القطري لإنجاز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي يولي أهمية خاصة للبلدان الأقل نموا وللبلدان المنخفضة الدخل ولأفريقيا؛

٦ - يكرر أن الموارد الأساسية هي الأساس الذي يعتمد عليه صندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للمحافظة على الطابع المتعدد الأطراف للمساعدة التي يقدمها الصندوق؛

٧ - يسلّم بأن وجود برنامج فعال وملموس يعتبر أساسيا في تعبئة الموارد ويقر فيه بالجهود المشكورة التي يبذلها إلى الحين صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال، كما يحث في الوقت ذاته الصندوق على مواصلة دعوته وتوسيع ملامحه المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي لإيضاح أهمية العمل الذي يضطلع به وأثر وفعالية برامجه؛

٨ - يسلّم أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالعمل الذي تقوم به الأطراف من غير الدول في تعبئة الموارد؛

٩ - يعتمد لصندوق الأمم المتحدة للسكان هدفا برنامجيا كليا من الموارد في حدود ٤٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛ ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تبذل الجهود بدعم من جميع أعضاء الصندوق لتحقيق هذا الهدف وذلك بتعبئة الموارد من جميع المصادر بما فيها البلدان المانحة وبلدان البرامج والمؤسسات والقطاع الخاص؛ ويقرر أن يستعرض تحقيق هذا الهدف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بغرض تحديد أهداف للسنوات المقبلة؛

١٠ - يُقر بأن الاعتماد الزائد على عدد محدود من البلدان المانحة ينطوي على أخطار تهدد الاستدامة المالية الطويلة الأجل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويحث جميع الجهات المانحة وبلدان البرامج التي في مقدورها أن تزيد مساهماتها من الموارد الرئيسية أن تفعل ذلك؛

١١ - يقرر في هذا الصدد أن يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على:

(أ) وضع إطار عمل للتمويل المتعدد السنوات بحيث يدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنواتج مع هدف زيادة الموارد الرئيسية وأن يراعي المبادئ التالية:

'١' أن يحافظ إطار العمل هذا على ترتيب الأولويات وعلى ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الذي يحدده المجلس التنفيذي؛

'٢' ألا يفرض إطار العمل أية مشروطية وألا يفضي إلى إلحاق الضرر بالأولويات أو إحداث تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' أن يتفق تخصيص الموارد الأساسية الإضافية التي يمكن تعبئتها من خلال إطار العمل المتعدد السنوات مع المبادئ التوجيهية للبرمجة التي يحددها المجلس التنفيذي، على أن تمنح الأولوية للبرامج.

(ب) تعيين الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، والتي تبدأ مؤقتا مع الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، موعدا تقوم فيه جميع البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' إعلان تبرعاتها الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو التالي: تعهد جاد بالتمويل للسنة الجارية؛ وأما بالنسبة للبلدان التي يكون في مقدورها الآن أن تفعل ذلك - فتعهد جاد بالمساهمة أو مؤشر على المساهمة، أو تعهد جاد أو مؤقت بالنسبة للسنة الثالثة؛

'٢' إعلان تواريخ للسداد بالنسبة للسنة الجارية؛ وينبغي تشجيع السداد المبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية وكذلك تواريخ المدفوعات المقدمة في السنة التقويمية السابقة؛

١٢ - يقرر أن يبدأ في تنفيذ عملية استشارية مفتوحة باب العضوية تكون شفافة وتتميز بفهوم المشاركة التامة بين أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان والدول الأعضاء في الصندوق من أجل تحديد إطار عمل للتمويل المتعدد السنوات استنادا إلى المبادئ المبينة في الفقرة ١١ من هذا المقرر وإلى طرق إعلان التبرعات وذلك بغرض عقد الاجتماع الأول من هذا القبيل على النحو الوارد في الفقرة ١١ (ب) من هذا المقرر؛

١٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، على أساس هذه المشاورات، تقريرا عن إطار عمل التمويل المتعدد السنوات للنظر فيه في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

ثامنا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧

١٣٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ (DP/FPA/1998/9) الذي يوجز الحالة المالية للصندوق في عام ١٩٩٧، كما يشتمل، لأغراض المقارنة، على معلومات مالية لعام ١٩٩٦. ولاحظ نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في عرضه للتقرير أن التقرير يسلط الضوء على المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات البرنامجية ونفقات ميزانية الدعم لفترة السنتين وعلى مركز الاحتياطي وحالة السيولة والصناديق الاستئمانية التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ أيضا أنه بالرغم من أن عام ١٩٩٧ قد شهد الكثير من التحديات، فقد واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان معدل إنجازه للبرامج ذات النوعية الممتازة. وقال إن الصندوق يأمل أن يواصل المانحون الحاليون دعم المبادرات التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وأن ينضم مانحون جدد من أجل تعزيز وتوسيع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٣٩ - وركزت الوفود في المناقشة التي جرت بعد ذلك على القضايا الرئيسية التالية: ميزانية الدعم لفترة السنتين ومستوى الاحتياطي التشغيلي والأموال المتحصلة من المؤسسات الخاصة وطريقة التنفيذ الوطني والاشتراكات غير المسددة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق بشأن الزيادة في ميزانية الدعم بمعدل ١١ في المائة، وأشاروا إلى ضرورة التحكم فيها. وطلب أحد الوفود إيضاحا بشأن مبلغ ٢٩,٥ مليون دولار مقيد تحت بند الأصول في الجدول ٢ من الوثيقة DP/FPA/1998/9. وطلب وفد آخر تفصيلا لإجمالي الإيرادات البالغ ٣٣٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨. وتساءل بعض الوفود عن مستوى الاحتياطي التشغيلي، مع ملاحظة أن

ذلك المستوى كان يساوي نسبة ٢١,٧ في المائة من إيرادات الموارد العادية لتلك السنة في عام ١٩٩٧ بدلا من المستوى المطلوب والبالغ ٢٠ في المائة. وأضافوا أن مستوى نسبة الـ ٢٠ في المائة المشار إليه في المقرر ٣٦/٩١ ربما كان أعلى مستوى يتحقق وينبغي مراجعته. ولاحظ أحد الوفود أنه في حين أن مستوى الاحتياطي التشغيلي قد جرت مناقشته في الدورة السنوية، فإن حجم الاحتياطي التشغيلي لم يرد في الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧. وأضاف الوفد أنه ينبغي تقديم سرد بالإضافة إلى الجداول ليعكس مضمون المناقشة والحوار الذي يتم مع المجلس التنفيذي بشأن القضايا الرئيسية. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أكمل استعراض احتياطي الإيواء في الميدان، نظرا لأن النتائج قد تترتب عليها آثار بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأثنى العديد من الوفود على الطريقة الناجحة التي استطاع بها الصندوق الحصول على مساهمات من المؤسسات الخاصة. وتساءل وفدان عما إذا كانت تلك الأموال تعتبر موارد عادية أو موارد متعددة الأطراف. وفيما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني تساءل وفدان عن السبب في تدني التنفيذ الحكومي والتنفيذ بواسطة المنظمات غير الحكومية. وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى دفع الاشتراكات في الوقت المناسب، ولاحظت أن التأخير في سدادها يؤثر في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٠ - تساءل أحد الوفود، في الوقت الذي لفت فيه الانتباه إلى الأزمة الاقتصادية في آسيا، عن إمكانية تقديم موارد إضافية للبرامج المنفذة في البلدان الآسيوية. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان الصندوق قد استفاد من تخفيض قيمة العملات في بعض البلدان الآسيوية. وأشار وفد الاتحاد الروسي، في الوقت الذي أثنى فيه على توسيع الصندوق لأنشطته البرنامجية في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، إلى حدوث انخفاض في أنشطة الصندوق للاتحاد الروسي، بالرغم من احتياجات البلاد في مجال الصحة الإنجابية، وحث الوفد الصندوق على زيادة أنشطته في الاتحاد الروسي. ولاحظ وفد آخر أنه مما يدعو للتشجيع معرفة أن الصندوق سوف يواصل عمله بشأن تنويع مصادره من الموارد، وذكر في الوقت ذاته أنه لكي يتحقق تأمين الموارد المالية، فإن من الضروري زيادة الوعي العام وتعميق الفهم لدى دافعي الضرائب بالأنشطة التي يقوم بها الصندوق. وأضاف ذلك الوفد في هذا الصدد، أن المنشور الأخير الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان وهو "حالة السكان في العالم، ١٩٩٨" قد أثبت جدواه ولاقى دعاية واسعة في وسائط الاتصال في بلاده.

١٤١ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في رده أن الصندوق يشارك المجلس التنفيذي القلق بشأن الزيادة في ميزانية الدعم وأنه بسبيل التحكم فيها وإبقائها في أدنى مستوى ممكن. بيد أنه يصعب خفض ميزانية الدعم ولا سيما تكاليف المرتبات، لأن من الضروري أن يحتفظ الصندوق بحجم حيوي من موارد الموظفين على المستوى الميداني وفي المقر الرئيسي على السواء. ولاحظ في رده على الاستفسارات المتعلقة بمستوى الاحتياطي التشغيلي أنه قد أمكن الاحتفاظ بنسبة ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، إلا أن ذلك المستوى من الاحتياطي التشغيلي سيتم تعديله بخفضه إلى ٥٨ مليون دولار، بدلا من ٦٣ مليون دولار، تمشيا مع متطلبات المقرر ٣٦/٩١. وأضاف أن ذلك التغيير لم يرد في الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧، نظرا لأن الاستعراض كان يعكس الحالة المالية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأن ذلك التغيير سوف ينعكس في الاستعراض المالي السنوي للسنة التالية. واتفق مع الوفود التي اقترحت

ضرورة استعراض الاحتياطي التشغيلي في القريب العاجل. وأضاف أنه استنادا إلى التجربة التي تعرض لها الصندوق مؤخرا في تأخير سداد الاشتراكات، فإن المستوى المطلوب لتحقيق نسبة ٢٠ في المائة من إيرادات الموارد العادية يعتبر ضروريا وملائما. وفيما يتعلق بالتصرف في تبرعات المؤسسات الخاصة لاحظ أنها قد عملت كجزء من الموارد العادية للصندوق على النحو الذي تمت مناقشته في الدورة السنوية. بيد أنه إذا كان المجلس التنفيذي يود إجراء مزيد من الاستعراض، فسيكون الصندوق مسرورا بذلك. وفيما يتعلق بالاستفسار المتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق ملتزم بتعزيز التنفيذ الوطني ولكن يتعين على الصندوق أن يتأكد من أن الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية تملك القدرة الملائمة على تنفيذ البرامج والمشاريع. ولاحظ أن الزيادة المفاجئة في موارد صيغة التنفيذ الوطني لم تكن متوقعة في الوقت الحاضر، بيد أن الصندوق سوف يواصل بناء القدرات الوطنية لتحقيق الهدف النهائي حيث يمكن تنفيذ جميع مشاريع صندوق الأمم الأمم المتحدة للسكان على الصعيد الوطني. وأضاف أن كثيرا من المشاريع الجارية للصندوق، قد صممت لغرض زيادة القدرة الوطنية على الصعيد القطري. ولاحظ أيضا أن الصندوق يسعى إلى العمل على نحو أوثق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية بدلا من المنظمات الدولية غير الحكومية. وفيما يتعلق بالزيادة في تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان، أشار إلى أن ذلك يعزى أساسا إلى خدمات المشتريات التي يوفرها الصندوق للمشاريع المنفذة على الصعيد القطري.

١٤٢ - وتوجه نائب المديرة التنفيذية بالشكر إلى حكومة المملكة المتحدة للزيادة السخية في مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار إلى أن ذلك كان مشجعا للصندوق بدرجة كبيرة.

١٤٣ - وأحاط علما بالتعليقات التي أبدتها الوفود، والتي أشارت إلى أنه رغم تراجع موارد صندوق السكان، فإنه حافظ على مستوى إنجازه للبرامج. ولاحظ أنه أمكن تحقيق ذلك نتيجة لترحيل قرابة ٢٧ مليون دولار من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧؛ فبدون تلك الأموال، كان الصندوق سيضطر إلى السحب من الاحتياطي التشغيلي. كما أحاط علما بالتعليق الذي أبداه وفد الاتحاد الروسي بأنه ينبغي زيادة أنشطة الصندوق في مجال الصحة الإنجابية في ذلك البلد. وقال إنه سيتشاور في هذا الشأن مع الوحدات التنظيمية المعنية في الصندوق. وفيما يتعلق بالاستفسار الخاص بتكوين الإيرادات الإجمالية لعام ١٩٩٨، أشار إلى أن من المتوقع توفر حوالي ٢٩٠ مليون دولار من الموارد العادية؛ وقرابة ٢٠ مليون دولار من المؤسسات الخاصة؛ ونحو ٢٥ مليون دولار من الموارد المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان من الممكن توفير تمويل إضافي لبلدان في آسيا، قال إن الصندوق وفر في الآونة الأخيرة دعما يبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار من موارد خارجة عن الميزانية لإندونيسيا لتوفير احتياجاتها من وسائل منع الحمل. وردا على سؤال آخر، أشار إلى أن الصندوق لم يُحقق أية مكاسب من تخفيض قيمة العملات في بعض البلدان الآسيوية.

١٤٤ - وقام مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية بالتوضيح التفصيلي لبعض الردود، وقدم معلومات تكميلية. وفيما يتعلق بالزيادة في ميزانية الدعم، أكد على أن الصندوق يتخذ تدابير لمراقبة التكاليف، بما في ذلك تأخير كل من التعيينات وفتح مكاتب ميدانية جديدة، فضلا عن مراقبة مصروفات التشغيل. وأوضح أن الاعتماد المرصود لميزانية الدعم لفترة السنتين في السنة الثانية من الفترة كان يبلغ

٥٢ في المائة، في حين كان الاعتماد المرصود للسنة الأولى يبلغ ٤٨ في المائة. ونظرا للهيكل الداخلي، فإن اعتمادات السنة الثانية كانت أعلى، وكذلك كانت النفقات. وأضاف أن المرتبات استأثرت بجانب كبير من الميزانية، وأنه حسب مقتضيات النظام الموحد للأمم المتحدة، كان هناك عدد من الزيادات في المرتبات التي كانت تخرج عن نطاق سيطرة الصندوق. وردا على سؤال بشأن المقار المشتركة والخدمات المشتركة، قال إن الصندوق ظل شريكا ومشاركا نشطا في الجهود التي تبذلها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوجيه الذي أصدره الأمين العام بشأن المقار المشتركة والخدمات المشتركة، وأعرب عن أمله في أن تسفر هذه الجهود عن تحقيق التآزر والوفر في التكاليف. غير أن ذلك لم يحدث بعد. ولاحظ أنه في حالة المقار المشتركة، كثيرا ما كانت هناك تكاليف رأسمالية أولية، بما فيها التجديدات والإصلاحات، مما كان كثيرا ما يؤدي إلى زيادة التكاليف بدلا من خفضها. وأضاف أن وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ترغب في أن تقدم بصورة مشتركة إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ ورقة غرفة اجتماعات تتناول بالتحليل خبرة السنتين الماضيتين فيما يتعلق بمسألة المقار المشتركة، وتبين القيود والتحديات التي ما تزال قائمة.

١٤٥ - وتوجه بالشكر إلى الوفد الذي اقترح أنه بالإضافة إلى الجداول الواردة في الاستعراض المالي السنوي، يمكن إدراج سرد يعرض ما يدور من مناقشة وحوار مع المجلس التنفيذي بشأن مسائل محددة. وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي، أبرز أن الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧ كان يعكس فترة السنتين الماضية، وأنه لم يكن ممكنا تغيير أرقام عام ١٩٩٧؛ غير أنه في عام ١٩٩٨ والأعوام المقبلة، سيجري تعديل مستوى الاحتياطي التشغيلي وسينعكس ذلك في الاستعراضات المالية السنوية اللاحقة. كما ذكر المجلس بأنه وفقا لمقرره ٣٦/٩١، ينبغي استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي وحجمه مرة كل سنتين. ومن ثم، قد يرغب المجلس في بحث هذه المسألة خلال عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالجدول ٢، أشار إلى أنه يمثل موازنة تعكس الأصول والخصوم. وأضاف أن المبلغ النقدي، ٢٩,٥ مليون دولار، وإن كان مدرجا كمبلغ نقدي، فإنه ينبغي موازنته بالالتزامات المقبوضة وغير المصفاة التي يلزم تعديلها. وفيما يتعلق باحتياطي الإيواء للمكاتب الميدانية، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يكمل بعد استعراض احتياطيه للإيواء الميداني، غير أن البرنامج الإنمائي سيقتسم ما ينتهي إليه من نتائج مع صندوق السكان عند اكتمال الدراسة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/FPA/1998/9 بشأن بناء مقار مشتركة في أربعة بلدان، لاحظ أنه قد تم الآن التوصل إلى اتفاق بين الوكالات المشاركة فيما يتعلق بمقار المكاتب في ملديف، ووردت تأكيدات بأنه ستكون هناك توصيات بشأن المشاريع المتبقية.

١٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/9).

تنقيح النظام المالي

١٤٧ - شرع المجلس التنفيذي في النظر في مسألة تنقيح النظام المالي (DP/FPA/1998/10). وعرض التقرر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة)، الذي أشار إلى أن إدخال تنقيحات على النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد أصبح أمرا لازما نتيجة لتنسيق عرض ميزانيات صندوق السكان وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بحيث تعكس المصطلحات الجديدة وغيرها من التعديلات التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (المقرر ٦/٩٧). وأشار إلى أن التعديلات المقترحة كانت كما يلي: (أ) إدخال تغييرات على العناصر المكونة للإيرادات المتنوعة، ومعالجة الإيرادات الآتية من تكاليف الدعم لصندوق السكان والإيرادات الصافية الناتجة عن خدمات الشراء بوصفها أموالا استئمانية لميزانية الدعم لفترة السنتين؛ (ب) الاستعاضة عن تعبير "ميزانية قسم الإدارة ودعم البرامج" بتعبير "ميزانية الدعم لفترة السنتين" في عدد من البنود، على النحو الوارد في التقرير. وأشار كذلك إلى أن التنقيحات الإضافية قد نتجت عن عمل الفريق العامل المعني بالشراء التابع لمبادرة الخدمات المشتركة، التي كانت جزءا من مبادرة الإصلاح التي أعلنها الأمين العام. وقد عززت تلك التنقيحات من الضوابط الداخلية نظرا لصلتها الوثيقة بوظائف الشراء وإدارة الممتلكات.

١٤٨ - وفي حين رحب أحد الوفود بالتنقيحات المقترحة للنظام المالي لصندوق السكان، فقد أشار إلى أنه يُرحب بصفة خاصة بالبند ١٤-٦، الذي يسعى إلى وضع مبادئ لعملية الشراء. وتساءل الوفد عن مدى مشاركة الصندوق في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشراء. وأضاف الوفد أنه يود أن يرى المبدأ "ج" من البند ١٤-٦، المتعلق بطلب المناقصات، وقد ترجم إلى نظام مشابه للنظام الذي استحدثه البنك الدولي، حيث كانت تلك المعلومات توضع في مرحلة مبكرة على شبكة "الانترنت". كما أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة كيف سينفذ الصندوق التوصيات. وفي حين أشار وفد آخر إلى تأييده لعملية تنسيق عرض الميزانية، فإنه استفسر عن البندين ١٤-٤ (ز) و ٤-٥. وأشار الوفد إلى الفقرة ٣٩ من الوثيقة DP/1997/2 قائلا إنه فيما يتعلق بالشراء والخدمات المقدمة إلى أطراف ثالثة، لا يمكن بحكم تعريفها خصم الأرقام السلبية من ميزانية الدعم لفترة السنتين. وفيما يتعلق بالبند ١٤-٤، أشار الوفد إلى أنه لم يتم توضيح كيف سيجري حساب إيرادات الفائدة. وأوصى نفس الوفد بإدخال تغييرات على نص البند ١٤-٤ (ز) والبند ٤-٥، وهو ما وافق عليه المجلس التنفيذي.

١٤٩ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في رده إلى أن الصندوق قد شارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشراء، وأنه كان في واقع الأمر يتولى منصب نائب رئيس الفريق العامل. وردا على التعليق المتعلق بخدمات الشراء، أشار مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية إلى أنه بعد خصم جميع المصروفات أيا كانت، فإن الفائض الصافي يُشكل الإيرادات التي تُضاف إلى الميزانية. وأبرز أنه حتى الآن لم يسجل أي مبلغ سلبي صاف في أنشطة الشراء. وردا على الاستفسار المتعلق بإيرادات الفائدة، أشار إلى أن إيرادات الفائدة لا تُدرج في الإيرادات المتنوعة؛ فبعد صدور المبادئ التوجيهية لتنسيق عرض الميزانية، أصبحت تظهر بصورة منفصلة ضمن بند الموارد العامة لصندوق السكان في بيان الإيرادات.

١٥٠ - وقالت المديرة التنفيذية أنه حتى على الصعيد القطري، كانت هناك محاولات لتنسيق عمليات الشراء كجزء من النهج الذي تتبعه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي حين كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان، تبعا لأنواع المشتريات التي تتضمنها الأنشطة، فإنه كان هناك تقدم مؤكد يفوق ما تعكسه التقارير. وأضافت أن تعليمات قد صدرت للمكاتب الميدانية للصندوق لاتباع نهج مشترك ما في

عمليات الشراء. وأشارت إلى أن الصندوق يمارس مرونة بالغة في هذا الشأن، فيما عدا في مجال شراء وسائل منع الحمل، حيث كان الصندوق هو الوكالة الرئيسية وكان بمقدوره التفاوض للحصول على أسعار مواتية، بل إنه كان في واقع الأمر يشتري وسائل منع الحمل لكثير من المنظمات الأخرى، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية.

١٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنقيح النظام المالي

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على تنقيحات النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من الوثيقة DP/FPA/1998/10، مع تعديل البندين ٤-١٤ (ز) و ٥-٤ على النحو التالي:

(أ) البند ٤-١٤ (ز): المبالغ المخصصة بخلاف ذلك لإضافتها إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين، بما في ذلك، في جملة أمور، الإيرادات الآتية من تكاليف الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإيرادات الصافية المتعلقة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة؛

(ب) البند ٥-٤: تُعالج الأموال التي يحصل عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجب البند ١٤ ٦، لشراء اللوازم والمعدات والخدمات بالنيابة عن الحكومات أو الوكالات المتخصصة أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى، وبناء على طلبها، بوصفها أموالا استئمانية. وتستخدم الإيرادات ذات الصلة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة لتغطية التكاليف المباشرة لهذه الخدمات. وعند إقفال فترة السنتين، فإن أي زيادة في الإيرادات تُضاف إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين أو تخصم منها.

١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

١٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بتنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/14).

ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف

١٥٣ - في تقديمه لاستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف (DP/FPA/1998/11)، الذي أعِد استجابة للمقرر ٢٦/٩٧، أشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسية والإدارة) إلى أن التقرير يقدم استعراضا تاريخيا موجزا لبرنامج الصندوق الثنائي والمتعدد الأطراف وللدروس المستفادة أثناء تنفيذه،

فضلا عن معلومات تتعلق بأعباء العمل والتكاليف الإدارية والشؤون الإدارية التي تحملها الصندوق لدى تنفيذ ترتيبات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن توصيات المديرة التنفيذية بالمباشرة في استرداد التكاليف بالنسبة للعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف وردت في الفقرتين ٢٧ و٢٨ من الفصل الخامس من التقرير، كما أشار إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أقرت هذه التوصيات. وفي حين لاحظ أن حجم التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف كان صغيرا، أشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتبر الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف إضافة هامة إلى موارده العامة، وأنه حاول ضمان ألا تدعم الموارد العادية تكاليف تعبئة وإدارة الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٥٤ - واتفقت عدة وفود على ضرورة الاسترداد الكامل لتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم التي أنفقت على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أن عددا من الوفود أشار إلى الحاجة إلى تحليل إضافي لتبرير الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي من المستوى الحالي البالغ ٥ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، والزيادة المقترحة وقدرها ٥ في المائة على تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ وأضافت الوفود أن هناك حاجة إلى سبب جوهري يتجاوز السبب المعروض في الوثيقة، أي تنسيق عرض الميزانيات مع البرنامج الإنمائي واليونسيف ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين تدعم عدة وفود الزيادات من حيث المبدأ، فقد أعربت عن قلقها إزاء إمكانية أن تكون هذه الزيادات ضارة بجذب الأنشطة الجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي أن تكون تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم متناسبة مع حجم المشاريع، وأضاف أن حجة زيادة تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم والدعم الإداري والتنفيذي تكون أكثر اقناعا لو تم تقديم أرقام تكاليف حقيقية. وبينما لاحظ وفد آخر أن زيادة ٧,٥ في المائة في استرداد تكاليف المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف ليست أمرا لا أهمية له، قال إنه يكون من المفيد الحصول على تقييم الصندوق لأثر هذه الزيادة على مستويات التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف في المستقبل. وتابع الوفد كلامه ليسأل ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يميز بين التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بصفته تمويلا إضافيا أو بصفته مشاريع مانحة كُلف الصندوق بتنفيذها. كما سأل نفس الوفد ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يُفضل إبقاء التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف على مستواه الحالي البالغ ٩ في المائة من الموارد العامة أو على متوسط العشر سنوات البالغ ٥ في المائة. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أنه يفضل أن تظل ميزانية الدعم لفترة السنتين منخفضة قدر الإمكان لكي يمكن استخدام معظم أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم البرنامج، قال إن اتخاذ تدابير لاسترداد التكاليف قد يساعد على تخفيف الضغط على ميزانية الدعم لفترة السنتين. وبينما أكد وفد آخر أنه ينبغي أن تظل الموارد الأساسية الأساس الوطيد لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قال إن التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف هو وسيلة لتأمين موارد إضافية. وسأل الوفد عن موعد دخول الزيادات المقترحة حيز النفاذ وعما إذا كانت ستنطبق على الاتفاقات التي يجري تنفيذها بالفعل.

١٥٥ - وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي للأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تحظى دائما بموافقة الحكومة المستفيدة وأن تشكل عنصرا لا يتجزأ من برنامج الدعم العادي للصندوق الذي يوافق عليه المجلس التنفيذي؛ وأن تكون متساوقة مع السياسات العامة للصندوق؛ وألا تؤثر بطريقة سلبية على التمويل الأساسي.

وبينما لاحظ وفد آخر أن الزيادة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم قد تؤدي إلى نقص في طلب هذه الخدمات، قال إنه لا توجد ضمانات فورية بأن يقوم المانحون بتوجيه هذه الأموال، بالضرورة، إلى الموارد الأساسية إذا لم يكن هنا ما يشجعهم على القيام بالأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسأل الوفد عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يشعر بالقلق حيال احتواء التكاليف. وفي حين لاحظ أحد الوفود أن التكاليف الإجمالية للدعم الإداري والتنفيذي وللخدمات الإدارية وخدمات الدعم لا ينبغي أن تتجاوز الـ ٩ في المائة، أشار إلى أن آلية الصندوق الثنائية والمتعددة الأطراف بطيئة وأن متطلبات إعداد التقارير تضع عبئا ثقيلا على الصندوق. وذكر الوفد أنه ينبغي تبسيط الآلية، كما ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اقتراح شكل متسق لوضع التقارير لكي ينظر فيه المانحون، وذلك لتخفيف عبء وضع التقارير. ووافق وفد آخر على رفع تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي من ٥ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، لكنه أعلن أنه ينبغي أن تكون تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم أقل من ٥ في المائة. وفي معرض تحذيره من أن الزيادات المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم تُقلل من إتاحة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، اقترح أحد الوفود أنه ينبغي ربط أي قرار يُتخذ بشأن هذه المسألة باستراتيجية تعبئة الموارد وتأجيله إلى دورة المجلس التنفيذي التالية. وقال وفد آخر إنه ينبغي ألا يربط القرار المتعلق بترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف باستراتيجية التمويل وألا يؤجل القرار، وأضاف أنه ينبغي أن تسدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالكامل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم على السواء.

١٥٦ - وشكر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة)، في رده، الوفود على تعليقاتها، وأبدى اغتباطه لملاحظته توافق الآراء حول استرداد كامل التكاليف التي أنفقت في تنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعرب إدراكه للتأييد العام الذي أبدته الوفود حيال تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم، وللحاجة إلى ضمان ألا تُستخدم الموارد الأساسية في تمويل إدارة الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وأحاط علما بالطلب المقدم من بعض الوفود حول ضرورة توفر معلومات إضافية لتبرير الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم. وقال إن الزيادات المقترحة ليست فقط لأغراض المواءمة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بل إنها تقوم إلى حد كبير على الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي عام ١٩٩١ حول قياس التكاليف لتطبيقه على نطاق المنظومة. وقد وجدت الدراسة أن معدل التكاليف العامة كان ١٥ في المائة لتنفيذ المشاريع. ويدفع صندوق الأمم المتحدة للسكان، حاليا، ٧,٥ في المائة لوكالات الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق. والرقم ٧,٥ في المائة مبني على مفهوم الشراكة، ولكنه يقوم أيضا على متطلب التكلفة غير المباشرة، البالغة ١٥ في المائة، الذي أثبتته دراسة التكلفة التي أجراها البرنامج الإنمائي. وأضاف أن أحد صناديق وبرامج الأمم المتحدة يفرض ما بين ٥ و١٨ في المائة من أجل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي. وهو يتفق مع الرأي القائل بأنه لا ينبغي ربط القرار المتعلق بمسألة استرداد التكاليف بمسألة تعبئة الموارد. ورحب بالاقتراح القائل بوجوب تطوير آلية أكثر فعالية لوضع التقارير، لكنه أضاف أن النظر في جدوى هذه الآلية سيستغرق بعض الوقت. وفي رده على التعليق القائل بأنه ينبغي أن يكون استرداد التكاليف متناسبا مع حجم المشروع الممول من أطراف ثنائية ومتعددة، قال إن مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان الثنائية والمتعددة الأطراف معتدلة الحجم بشكل عام، وعلى ذلك فإن اعتماد نهج لسعر

موحد هو أكثر عملية وتكلفته أكثر فعالية. وفيما يتعلق بتوقيت تطبيق التدابير الجديدة لاسترداد التكاليف، أشار إلى أنها ستطبق عند موافقة المجلس التنفيذي عليها، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. غير أن التدابير الجديدة لاسترداد التكاليف لن تطبق على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة بالفعل.

١٥٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٨ - ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق باستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف الذي تم إعداده بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧ (DP/FPA/1991/11)؛

٢ - يعيد التأكيد على مبدأ الإضافة والتكامل للتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بحيث لا يؤثر على الموارد العامة للصندوق؛

٣ - يؤيد مبدأ الاسترداد الكامل لتكاليف المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الناشئة عن نفقات خدمات التنظيم والدعم والدعم الإداري والتشغيلي؛

٤ - يؤيد أيضا فرض رسم لخدمات الدعم والإدارة يتم تحصيله بنسبة ٥ في المائة من جميع الأنشطة الثنائية المتعددة الطراف، وفق ما ورد في الوثيقة DP/FPA/1998/11؛

٥ - يقبل كتدبير مؤقت الزيادة المقترحة من نسبة ٥ في المائة إلى نسبة ٧,٥ في المائة في تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يضع منهجية لتحديد التكاليف الكاملة واستردادها؛

٧ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يحدد كمية المبالغ المحسوبة للدعم الإداري والتشغيلي على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الوارد في الوثيقة DP/1998/37-DP/FPA/1998/14 وأن يقدم عن ذلك تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ بهدف اعتماد قرار نهائي عن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي.

٨ - يقرر العمل بالترتيبات الجديدة لاسترداد التكاليف ابتداء من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وتطبيقها على الاتفاقات الجديدة ابتداء من ذلك التاريخ.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

١٥٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/FPA/1998/12) المقدم استجابة لأحكام الفقرة ٧ من المقرر ٢٦/٩٧، الذي طلب فيه المجلس إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي حدثت حتى ذلك الوقت وكذلك الاتجاهات المتوقعة فيما يتعلق بمستوى الإيرادات لعام ١٩٩٨ والاسقاطات لعام ١٩٩٩، والمستوى المتوقع لنفقات البرامج في عام ١٩٩٨، فضلا عن عملية إصلاح الأمم المتحدة. وعند تقديم التقرير لاحظت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شهد، على النحو الذي تمت مناقشته في المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، زيادة في التبرعات التي انعكست في تقديرات الإيرادات المقدمة إلى المجلس في تلك الدورة. وقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعد أن أخذ في الحسبان المؤشرات الواردة من الجهات المتبرعة والتي تستند إلى تقدير إجمالي الإيرادات بمبلغ ٣٣٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨، أن مجموع الموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ سيبلغ نحو ٦٩٢ مليون دولار من جميع المصادر على النحو المبين في خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية. وأعربت المديرة التنفيذية عن أملها في أن يبذل المتبرعون أقصى جهدهم لتقديم مساهمات إضافية في نهاية العام.

١٥٩ - ووجهت المديرة التنفيذية انتباه المجلس التنفيذي إلى الفقرتين ١٧ و ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1998/12، اللتين وصفتا تدابير خفض التكاليف التي اعتمدها الصندوق لبلوغ مستويات إنفاق محددة تم إقرارها وفقا لإسقاطات الموارد المشار إليها للتو. ومن شأن تدابير خفض التكاليف هذه، إلى جانب الزيادة المتوقعة في الدخل، أن تساعد الصندوق على الإبقاء على صافي نفقات ميزانية الدعم لعام ١٩٩٨ على نفس مستواها في عام ١٩٩٧ بالقيم الحقيقية (أي التكيف مع التضخم)، وسيسعى الصندوق أيضا إلى بذل الجهود لإبقاء صافي نفقات ميزانية الدعم على نحو ١٢٥,٥ من ملايين الدولارات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أي بنحو مليوني دولار أقل من الاعتماد الصافي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي. ومن شأن مستوى النفقات هذا أن يبقي نسبة صافي نفقات ميزانية الدعم على نحو ٢٠ في المائة من الموارد العادية. ولاحظت المديرة التنفيذية أنه خلال فترة شهدت بعض التوسع في عدد الوظائف والمكاتب الجديدة، كان الهدف المنشود لخفض صافي النفقات بمثابة تحد كبير لا يمكن بلوغه دون ممارسة ضغط ملحوظ وإضافي على الهيكل الحالي البسيط للصندوق. ولاحظت، بعد إعادة التأكيد على استمرار الصندوق في الالتزام بإصلاحات الأمم المتحدة، أن الصندوق، على النحو المذكور في الفصل الرابع من الوثيقة المشار إليها أعلاه، يسهم بصورة نشيطة في عملية الإصلاح، ومع ذلك أرادت التأكيد على أن إمكانية تحقيق وفورات في الميزانية نتيجة ذلك، هي إمكانية محدودة. وأكدت أن الصندوق يستمر في الاضطلاع بدوره كوكالة رائدة في السكان والتنمية على الرغم من مواجهة تحد مزدوج يتمثل في تضاؤل الموارد وزيادة الطلبات.

١٦٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/12).

تاسعا - التعاون بين الجنوب والجنوب

١٦١ - قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجب مقرره ٩/٩٦ إلى المجلس التنفيذي تقريرا مرحليا عن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى منظمة الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13). ولدى تقديم التقرير، لفت مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسية الانتباه إلى أن مبادرة الشركاء في السكان والتنمية تركزت على المجالات الرئيسية للصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والسكان والتنمية في البلدان النامية. ولاحظ أن من بين الأهداف الرئيسية للشعبة تسهيل وتنسيق تقاسم المهارات والمعرفة فيما بين البلدان في المجالات الأربعة المحورية المشار إليها في الفقرة ٤ من التقرير. وساعد الدعم الذي قدمته حكومتا هولندا والمملكة المتحدة والبنك الدولي، شعبة الشؤون التقنية والسياسة على الاضطلاع بأنشطة مبتكرة مثل تمكين بلدان نامية أخرى من تقاسم خبرات المنظمات غير الحكومية والاستفادة منها بما في ذلك "بروفاميليا"، كولومبيا وهي منظمة غير حكومية اشتهرت بسبب عملها في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأضاف مدير الشعبة أن الشعبة تمكنت خلال السنتين الماضيتين من التوجه بحزم نحو تنويع قاعدة تمويلها. وتمكنت مؤسسة روكفلر والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للسكان وأمانة الشركاء في السكان والتنمية التي تم تمويلها في البداية من الاشتراكات السنوية لدولها الأعضاء، من حشد الدعم المالي لتنمية البرامج من مؤسسة ويليم هـ. غيدز ومؤسسة ويليم وفلورا هيولات ومؤسسة دافيد ولوسيل بات أرت. وقدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية دعمها أيضا. وبعد أن أكد مدير الشعبة على العلاقة الوثيقة بين الصندوق ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، لاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد قدم إلى جانب الدعم المالي، دعما تقنيا وبرنامجيا لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية سواء من خلال مقره أو مكاتبه الميدانية، بما في ذلك أفرقة دعمه في كل بلد. وإلى جانب التوظيف في أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية، قام الصندوق بإدارة جميع الصناديق الشركاء في السكان والتنمية وبتقديم تقارير مالية في نهاية كل عام إلى الوكالات الممولة لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية. كما أدى الصندوق دورا هاما في المساعدة على إنشاء أمانة الشركاء في السكان والتنمية في دكا، بنغلاديش.

١٦٢ - وأشارت وفود عديدة إلى تأييدها الشديد للتعاون بين الجنوب والجنوب بوجه عام والشركاء في السكان والتنمية بوجه خاص وأعربت عن تقديرها للمقدمة الواضحة والشاملة التي عرضها مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسة. وذكر أحد الوفود أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هم بمثابة طليعة التعاون بين الجنوب والجنوب ورحب بخطة وضع قائمة بأسماء المستشارين لتشجيع مزيد من المساهمة من الدول النامية في التعاون التقني. وأكد وفد آخر على أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هي برنامج نموذجي وأعرب عن ارتياحه لتوسيع نطاق العضوية فيه ليشمل ١٣ بلدا. وتساءل الوفد عن الخطط الرامية إلى قبول بلدان تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في عضوية منظمة الشركاء في السكان والتنمية على النحو المدعو إليه في المقرر ٩/٩٦. ولاحظ أحد الوفود، بعد أن أشاد بجهود الصندوق في تعزيز التعاون بين

الجنوب والجنوب من خلال برامجه، أن التعاون بين الجنوب والجنوب هو أسلوب مفيد للغاية في إطار تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف الوفد أن بلده زاد من مساهماته المقدمة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك من خلال خطط إرسال خبراء من بلد ثالث في إطار مبادرته العالمية في مجال السكان وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٦٣ - ولاحظ وفد بنغلاديش أن بلده فخور باختياره لاستضافة أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية، التي أنشئت في داكا في عام ١٩٩٦. وأخذ علما بالمساهمات المالية والتقنية والسوقية والعينية التي قدمها بلده إلى أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأكد على مكاسب بنغلاديش في تحسين حالة الصحة الإنجابية لسكانها على الرغم من المفارقات الكبيرة، وذكر أن بإمكان بلده أن يتقاسم خبرته مع بلدان نامية أخرى وكذلك أن يكتسب من خبرات الآخرين.

١٦٤ - وتساءل عدد من الوفود عن الروابط بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، لا سيما فيما يتعلق بأثر وتأثير منظمة الشركاء في السكان والتنمية على استراتيجيات وبرامج الصندوق، وطلبوا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم أمثلة في المستقبل عن تقاسم المعرفة والمهارات وتدعيم القدرة على مستوى البلد. وأكد أحد الوفود، بعد أن لاحظ العلاقة الوثيقة والمفيدة بين الصندوق ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، على أن بلده ينوي مواصلة مساهمته النشطة مع منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأعرب الوفد أيضا عن أمله في أن يحد صندوق الأمم المتحدة للسكان من قيود الإجراءات الإدارية التي تؤثر على عمليات منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأضاف إلى أنه ينبغي في تاريخ لاحق إجراء استعراض للنظر فيما إذا كان بإمكان منظمة الشركاء في السكان والتنمية العمل بصورة أكثر فعالية كوكالة منفصلة وتاريخ ذلك. وحذر وفد آخر من وضع الشركاء في السكان والتنمية بمعزل عن البرامج مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وذكر أنه ينبغي أن توسع منظمة الشركاء في السكان والتنمية من نطاق إطار عملها ليشمل تقييم الاتجاهات الديموغرافية والنتائج المترتبة على سياستهم. وأضاف الوفد أنه ينبغي النظر عن كثب في العمل الذي يمكن لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية إضافته إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفضلا عن ذلك، ذكر أنه ينبغي أن يسود التعاون بين الجنوب والجنوب في جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١٦٥ - أعرب مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسية عن شكره للوفود لما أدلوا به من بيانات تأييد وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان نشطا إلى حد بعيد في منظمة الشركاء في السكان والتنمية وهي منظمة حكومية دولية لها مجلسها التنفيذي ولجنتها التنفيذية الخاصين بها. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية في مجالات من قبيل تعيين الموظفين وإدارة الأموال. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حريص جدا على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، وما فتئ يقدم الدعم لهذه الأنشطة وعمليات التبادل خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. وأضاف قائلا إن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هي الآن في وضع مالي يمكنها من تعيين موظف في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبمقدورها أيضا الاستفادة من الهيكل الميداني للصندوق في مجال تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية. وأحاط علما بالطلب الذي قدمته عدة وفود لتقديم أمثلة على العلاقات ذات الفائدة المتبادلة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأضاف قائلا إن على أمانة المنظمة، شأنها شأن الصندوق، أن تتبع إجراءات إدارية ومالية معينة تمشيا مع الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالنسبة للتعليق الذي أدلي به بشأن القيود الإجرائية الإدارية، أشار إلى أن معظم المشاكل التي ووجهت في البداية قد حـُلت.

١٦٦ - وأعرب المدير التنفيذي لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية أيضا عن شكره للوفود لما قدموه من دعم وأشار إلى أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية تمثل شراكة حقة بين بلدان البرامج والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن هناك جهودا تبذل في سبيل إشراك البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعرب عن موافقته على أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية ينبغي أن تكون مكملة للترتيبات القائمة وألا تكون برنامجا رأسيا منعزلا. علاوة على ذلك، عليها أن تقترح نماذج معينة وأفضل الممارسات التي يمكن أن تتبعها البلدان النامية وأن تنعكس أيضا في السياسات والبرامج السكانية للبلدان المانحة. وفي معرض إشارته إلى قائمة الخبراء الاستشاريين التي تقوم بوضعها منظمة شركاء في السكان والتنمية، ذكر أن تنمية قدرة الخبراء الاستشاريين من الجنوب تمثل هدفا أساسيا للمنظمة. وقد قامت المنظمة، في العام الماضي، بتنظيم برنامج تدريب في القاهرة، بمصر، مكـّن من وضع نموذج تدريبي للخبراء الاستشاريين. ويجري حاليا تحسين هذا النموذج وسيترجم فيما بعد إلى الفرنسية والاسبانية. ولتوضيح العلاقة الوثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعطى مثالا يبين كيف قدمت المكاتب الميدانية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا منحا صغيرة لدعم الاستثمار الأولي الضروري لبدء أنشطة في إطار مبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وقد كانت المنح التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات فائدة في تمكين الوكالات الحكومية وغير الحكومية من التعاون مع أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية لوضع البرنامج الأولي وخطط السنوات الثلاث المتواصلة في كل من هذه البلدان. وفي معرض تأكيده على التعاون الوثيق بين مبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك التعاون على مستوى السياسات، أضاف قائلا إن الصندوق أصدر مؤخرا مبادئ توجيهية إضافية لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في برامجه.

١٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي المتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13) وأعرب عن تأييده لاستمرار علاقة العمل بين الصندوق ومبادرة المنظمة على نحو ما ورد في التقرير.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ثلاثة مقترحات لتمديد ثلاثة برامج: تمديد برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/BAK/5/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/4/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومات كازاخستان، وأذربيجان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT 1). ونظرا لعدم ورود أي طلبات للمناقشة، ووفقا للمقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس بدون مناقشة على تمديد البرامج القطرية التالية: برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/5/EXT 1)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/4/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومات كازاخستان وأذربيجان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT1). وبعد مناقشة تمديد البرامج، فتح باب المناقشة.

١٦٩ - وفي أثناء المناقشة، استفسر عدد من الوفود عن مسألة التنسيق. وفي حين أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمليات تمديد البرامج الثلاثة جميعها تساءل عن الأثر الذي ستتركه عمليات التمديد على عملية المواءمة مع البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي سيكمل بها عمل الصندوق في باكستان عمل المانحين القطريين الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. واستفسر الوفد عما إذا كانت هناك آلية قائمة للتنسيق بين المانحين، ثم تساءل أيضا عن كيفية معالجة مسألة النقص في وسائل منع الحمل في برنامج الحكومة لتنظيم الأسرة. واستفسر نفس الوفد عن الطريقة التي سيتبعها عنصر الإعلام والتوعية والاتصال في البرنامج المتعلق بالشباب والمراهقين لاستهداف الشباب في باكستان، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والتغذية. وطلب الوفد أيضا معلومات عن كيفية تناول المنظمة غير الحكومية المظلة، المشار إليها في الوثيقة لاحتياجات السكان في المناطق الريفية من باكستان. وفي حين أن وفدا آخر أعرب عن دعمه الكامل للأساس المنطقي لتمديد البرنامج في باكستان ليكون أكثر اتساقا مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أشار إلى أن، هناك فيما يبدو، نوعا من الغموض في الوثيقة فيما يتعلق بكون الأهداف الأصلية للبرنامج لا تزال نافذة في حين أن الاستراتيجيات فقط هي التي تم تكييفها. وذكر الوفد أن من الضروري الإشارة بوضوح إلى أن الأهداف الديموغرافية للبرنامج الأصلي لم تكن متسقة اتساقا كاملا مع نهج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن تمديد البرنامج سيعالج تلك المسألة.

١٧٠ - ولاحظ أحد الوفود، وهو يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أن توسيع مجال تركيز برنامج باكستان ليشمل المستوى الإقليمي سيكون خطوة أساسية نحو إعادة توجيه البرنامج بعيدا عن تنظيم الأسرة إلى نهج الصحة الإنجابية الذي يروج له برنامج عمل المؤتمر. ومضى الوفد مؤكدا أن أعمال الصندوق ينبغي أن تكمل وتدعم أعمال الجهات المانحة القطرية الأخرى التي تشارك على نحو وثيق في برنامج العمل الاجتماعي (SAP و SAP.2) لحكومة باكستان. ولتحاشي الازدواجية، ينبغي أن يقوم المشاركون في برنامج العمل الاجتماعي الثاني بتنسيق ولاية وحدة الدعم التقني المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للسكان ومسؤولياتها وترتيباتها المؤسسية، والموافقة عليها، ولا سيما أنه توجد بالفعل وحدة دعم متعددة المانحين

لبرنامج العمل الاجتماعي الثاني. واقترح نفس الوفد أن يتم استحداث ولاية وحدة الدعم التقني ومسؤولياتها بالتعاون مع مانحي برنامج العمل الاجتماعي الثاني وأن يجري تسجيلهما رسميا في وثيقة.

١٧١ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري في الفلبين، تساءل أحد الوفود عن التنسيق القطري وذكر أنه لم يكن مكتملا بالشكل المستصوب. ولاحظ ذلك الوفد أن تنسيق الجهات المانحة يتسم بأهمية كبرى، وسأل عن الاستراتيجيات الموضوعة لتكثيف عملية التنسيق. وسأل نفس الوفد أيضا عما إذا كانت هناك استراتيجية فرعية للوصول إلى المجتمعات المسلمة وسائر الفئات العرقية التي يصعب الوصول إليها في الفلبين.

١٧٢ - وتحدثت وفود أذربيجان وقيرغيزستان وكازاخستان فأعربت عن دعمها لتمديد البرامج وأكدت على المساهمة الكبيرة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بلدانها، كما شددت على الحاجة إلى مواصلة ذلك العمل. ولاحظ وفد قيرغيزستان أنه في حين أن بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة لديها بعض أوجه التشابه الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، توجد اختلافات ثقافية ودينية وتاريخية محددة. ولذا، ففي حين قد يكون هناك مبرر من الأصل لبرنامج واحد للبلدان الستة، فمن الضروري الآن أن تكون هناك برامج للبلدان فرادى للوفاء بالاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد. لذلك فقد رحب الوفد بالأنشطة التحضيرية للصندوق لإعداد برامج وطنية للدورة القادمة للمساعدة. وفي حين أكد وفد كازاخستان على المكاسب التي تحققت في بلده في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، نتيجة للمساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد ذكر أن بلده يهتم اهتماما شديدا بتوسيع نطاق تعاونه مع الصندوق، بما في ذلك إجراء إحصاء سكاني في عام ١٩٩٩. وأكد الوفد أن وجود الصندوق المستمر في بلده سيساعد في تحسين الحالة الديموغرافية ونوعية العيش. وأشار وفد أذربيجان إلى أن بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة، بوصفها اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، في حاجة ماسة إلى دعم الصندوق، ولا سيما وأن الانتقال إلى اقتصاد السوق يحدث مشاكل حادة وتدهورا في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة الصحة والتعليم. وعلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تعالج جل المشاكل الناشئة. وإن وجود مليون لاجئ والأشخاص المشردين في الداخل في أذربيجان له أثر سلبي على سكان البلد. وذكر الوفد أن الصندوق قد نجح، خلال السنوات القليلة الماضية، في تلبية الاحتياجات الفورية للبلد من وسائل منع الحمل والعقاقير الأساسية والمعدات الطبية الأساسية والتدريب. وأضاف الوفد موضحا أن حكومة أذربيجان ستقوم، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، باستضافة مؤتمر بشأن دور الرجل في برامج السكان والصحة الإنجابية، الذي يشترك في تنظيمه الصندوق ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأعرب عن أمله في أن تكون نتائج وتوصيات المؤتمر مفيدة بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة.

١٧٣ - وأشارت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ، في ردها، إلى أنه في مجال تمديد البرنامج القطري في باكستان ليشمل المستوى الإقليمي، توجد عملية رئيسية تضم مسؤولين حكوميين وتنطوي على مشاورات مع الجهات المانحة والوكالات التقنية، وأن إحدى القضايا التي تم بحثها تتمثل في ضرورة تحقيق التكامل الوظيفي على مستوى المحافظات، بالنظر إلى النظم الموازية التي تتبعها وزارة الصحة ووزارة الرعاية السكانية. وأعربت عن أملها في أن يتم، أثناء فترة تمديد البرنامج، إرساء الأساس لتحسين ذلك

التكامل على المستويات الدنيا. وأضافت قائلة، فيما يتعلق ببرنامج العمل الاجتماعي الثاني، أن هناك مناقشات جارية، كجزء من الممارسة المذكورة آنفا، مع الشركاء في ذلك البرنامج إزاء المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكدت للوفود أن الصندوق لن يمضي قدما بنظام مزدوج أو يقلل من شأن النظم العاملة أو الموجودة بالفعل. وأردفت موضحة أن وحدة الدعم التقني المقترحة وحدة تابعة لحكومة باكستان يجري انشاؤها بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأن الغرض من إنشائها هو تحسين القدرة التقنية للبرنامج السكاني وتعزيز القدرة الوطنية في مختلف المجالات البرنامجية. وأكدت من جديد أنه ستجري مشاورات مع الجهات المانحة والوكالات المعنية لتحاشي الازدواجية. وأشارت إلى أنه بالطبع سيكون بالإمكان التأكد من أن جميع الأطراف تعمل في تواؤم لتعزيز أنشطة بعضها البعض، وإلى أنه سيتم إعداد وثيقة تضفي الصفة الرسمية على ذلك، كما اقترح الوفدان، وردا على سؤال يتعلق بعنصر الإعلام والتوعية والاتصال للشباب والمراهقين، أشارت إلى أن تلك الأنشطة ستضطلع بها وزارة الرفاه السكاني وتتم من خلال المنظمات غير الحكومية. وفي ذلك الصدد، قالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يخطط لتعزيز آلية مظلة المنظمات غير الحكومية، وهي الهيئة الوطنية للرفاه السكاني، بما في ذلك تمكينها من تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالنقص في وسائل منع الحمل في باكستان، ذكرت أنها يجب أن تقوم بدراسة البيانات وتقديم معلومات في هذا الشأن في موعد لاحق. وبالنسبة للسؤال عن الأهداف الأصلية للبرنامج الباكستاني، لاحظت أن الفقرة ٧ من الوثيقة سعت إلى توضيح أن تمديد البرنامج سيؤدي على وجه التحديد إلى توسيع نطاق البرنامج ليكون متسقا مع نموذج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٧٤ - وذكرت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ، فيما يتعلق بمواءمة هذه البرامج، أن هذا الأمر تم بحثه مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك الشركاء من الأمم المتحدة، من خلال نظام المنسق المقيم. وردا على سؤال بشأن الفلبين، لاحظت أن تنسيق الصندوق في ذلك البلد مع الشركاء الآخرين قوي، وبوجه خاص أن الصندوق يقيم تعاونا وثيقا مع الجهات المانحة مثل استراليا وهولندا وكذلك مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت أن منظومة الأمم المتحدة قامت، بمساعدة من استراليا وهولندا، باستحداث برنامج في مندانو لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان المسلمين.

المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات

١٧٥ - استجابة لطلب مقدم من المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، قدمت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج تقريرا شفويا موجزا تناولت فيه بعض المسائل الرئيسية المتصلة بأعمال المبادرة العالمية للصندوق بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع نطاق السوق التجارية لتشمل وسائل منع الحمل في البلدان النامية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومؤسسة روكيفلر، بتنظيم اجتماع استشاري بشأن توسيع نطاق السوق التجارية لوسائل منع الحمل الفموية في البلدان النامية. وخلصت المشاورات إلى أن من شأن إعطاء دور موسع للقطاع التجاري لتلبية احتياجات الزوجين اللذين بمقدورهما شراء وسائل منع الحمل أن يؤدي إلى تخفيف العبء الواقع على كاهل الميزانيات الحكومية عن طريق توفير الموارد النادرة مجانا للزوجين اللذين لا يتمكنان من دفع تكاليفها، وبوجه خاص، يمكن تخفيض الأسعار التجارية الكاملة إذا أرادت الحكومات أن تضمن بعض تكاليف التسويق.

وخلصت المشاورات أيضا إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يحتل مركزا قياديا في العمل بوصفه وسيطا للمساعدة في الجمع بين الأطراف المهتمة لإجراء مزيد من المفاوضات، وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تلبية الاحتياجات من موانع الحمل في برامج الصحة الإنجابية والجهود المبذولة لتعزيز سوقيات وسائل منع الحمل ونظم إيصالها في البلدان النامية، أشارت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج إلى أن مشتريات الصندوق من السلع الأساسية لوسائل منع الحمل قد ازدادت بأكثر من الضعف في الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، من ١١,٢ مليون دولار إلى ٢٦,٨ مليون دولار، على التوالي. ومنذ عام ١٩٩٧، قام الصندوق أيضا، من خلال البرنامج العالمي للسلع الأساسية لموانع الحمل، تسهيل توفير موانع الحمل للبلدان التي تواجه حالات طارئة. وعلاوة على ذلك، ظل الصندوق يقدم المساعدة التقنية لزيادة القدرة الوطنية على تعزيز النظم السوقية لموانع الحمل في البلدان النامية.

١٧٦ - أعرب وفدان عن سرورهما للأعمال التي أنجزتها مبادرة الصندوق العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات؛ وعبر أحد الوفدين، بعد أن أحاط علما بدعم حكومته للمبادرة العالمية، عن الثناء لقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور قيادي في التعامل مع القطاع الخاص. وأظهر الوفد الآخر إعجابه وتشجيعه للنتائج الفعلية والملموسة التي حققتها المبادرة العالمية، ولا سيما زيادة التزام البلدان النامية بتعزيز القدرات الوطنية على إدارة السوقيات بأنفسها.

١٧٧ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، عن شكرها للوفود لما قدموه من تعليقات إيجابية وتشجيع.

١٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن المبادرة العالمية التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما فيها مبادرة القطاع الخاص.

حادي عشر - لجنة التنسيق المعنية بالصحة

١٧٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4). وأفادت المديرة التنفيذية، في تعليقاتها الاستهلالية بأن أول اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد عقد في يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف. وأحاطت علما بأنها أبرزت في ذلك الاجتماع وثاقة صلة قرار المجلس التنفيذي بالاقتراح الرامي إلى إدماج صندوق الأمم المتحدة للسكان وإيضاح طرق إدماج الصندوق في مداولات (اللجنة السالفة للجنة التنسيق المعنية بالصحة) وهي اللجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية والتابعة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وأن من شأن هذا الادماج أن يسهل التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. ولاحظت أن أول اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة قد أبرز قضايا النهج المشتركة؛ والطريقة الأفضل لتبادل المنهجيات والبيانات والمعارف؛ وتحقيق المزيد من الاتساق في مجال

التعاون على الصعيد القطري. وأعربت المديرة التنفيذية عن الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي من انتيغوا وبربودا، وبوتسوانا، وتايلند، وهولندا، الذين شاركوا في الاجتماع كما عبرت عن الشكر بخاصة للمقرر. ولاحظت أن المجلس التنفيذي تنبأ بمستقبل أفضل للجنة التنسيق المعنية بالصحة وأن الوكالات الثلاث قد وافقت جميعها على اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة دون مناقشة. ولقد استعرضت لجنة التنسيق المعنية بالصحة حالة البرمجة في مجالات الحد من وفيات الأمهات، ونقص فيتامين ألف والصحة الإنجابية للمراهقين وأنه قد تم الاتفاق بشأن الاجراءات الرئيسية المطلوبة للتعجيل بالبرمجة في كل مجال من هذه المجالات.

١٨٠ - وصرحت المديرة التنفيذية بأن لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد أوصت أيضا بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي بشأن القضايا ذات الصلة وأحاطت علما بأن مشاركة البنك الدولي بصورة غير رسمية بشأن بنود معينة من جدول الأعمال في جلسات المستقبل سوف تقابل بالترحيب. وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم الآن بتحديد اجتماع مع البنك الدولي لمناقشة النتائج التي توصل إليها اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة، بما في ذلك طريقة مشاركة البنك في إجراءات متابعة شتى توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأحاطت علما بأن الاجتماع التالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة سوف يعقد في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. ثم أعربت عن أملها في أن يتم في ذلك الاجتماع وعلى نحو أفضل تحديد أدوار ومسؤوليات كل وكالة لمتابعة التوصيات. وأضافت أن الطريقة لتنفيذ ذلك هي أن يقوم بعض أعضاء المجلس التنفيذي ببحث برامج الوكالات الثلاث في بلدان كل منهم في مجالات مختارة من قبيل المراهقة وصحة الأم. وفي الختام، صرحت المديرة التنفيذية بأنها على اقتناع بأن لجنة التنسيق المعنية بالصحة سوف تصبح أداة هامة لمساعدة الوكالات الثلاث في العمل معا على نحو أكثر فعالية وكفاءة لدعم البرامج الوطنية في مجالي الصحة والتنمية، ولا سيما البرامج الوطنية للصحة الإنجابية.

١٨١ - وفي أثناء المناقشات التي تلت، أعرب بعض الوفود عن ارتياحهم لملاحظة أن الاجتماع الاستهلالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة قد عقد، والأهم من ذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أصبح الآن جزءا من لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأكدت وفود كثيرة على أهمية تنفيذ توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على صعيد الميدان وإبراز الحاجة إلى النهوض بالتعاون والتنسيق وتعزيزهما فيما بين منظمات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الصعيد القطري، بما في ذلك فيما يتصل بالتصدي لمسائل حساسة من قبيل الصحة الانجابية للمراهقين، وتنظيم الأسرة، والاجهاض غير الآمن. وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة زيادة تكرار اجتماعات لجنة التنسيق المعنية بالصحة لكي تجتمع مرة في السنة على الأقل بغية ضمان استمرار أعمال اللجنة وأثرها. وأكدت بعض الوفود أهمية إدماج البنك الدولي في لجنة التنسيق المعنية بالصحة ولاحظت أنه، نظرا للدور الرئيسي الذي يضطلع به البنك في قطاع الصحة، ينبغي زيادة مشاركة البنك في لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وتساءل أحد الوفود عن الطريقة التي سوف تستفيد بها لجنة التنسيق المعنية بالصحة بالآليات القائمة من قبيل عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة الموضوعة على الصعيد القطري وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). وأكد وفد آخر، مع إبرازه لحقيقة مفادها أنه ينبغي أن يكون لأعضاء لجنة التنسيق المعنية بالصحة فكرة واضحة عن النتائج المرجوة، أن الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه لجنة التنسيق المعنية

بالصحة ينبغي أن يُتضمن في التقارير السنوية التي تقدمها الوكالات الثلاث إلى مجالس إدارة كل منها. وطلب الوفد نفسه أن يبلغ على وجه التحديد بعدد الأعضاء من بين الـ ١٦ عضوا في لجنة التنسيق المعنية بالصحة الذين ينتمون إلى المجالس الثلاثة. ولاحظ أحد الوفود مع الارتياح الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة إيلاء أهمية لمسألة الأمومة الآمنة. وأضاف قائلا إنه ينبغي الاستمرار في إيلاء أولوية عليا لهذه المسألة. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت لجنة التنسيق المعنية بالصحة تزمع التصدي لمسائل مشتركة من قبيل الأمومة الآمنة والملاريا. وأيدت جميع الوفود التي قدمت مداخلات اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة. ولاحظ أحد الوفود أن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد أعربت عن أملها في الاجتماع الاستهلالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة في أن تتصدى اللجنة لموضوع التكامل فيما بين الوكالات الثلاث وأن تتصدى للحاجة إلى رؤية أكثر وضوحا للعمل فيما بين الوكالات الثلاث. وأعرب الوفد عن دعمه التام لموقف المديرة التنفيذية.

١٨٢ - ولاحظت المديرة التنفيذية، في ردها، أن الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة كان بالفعل مناسبة تاريخية. ثم أعربت عن الشكر للدور الرئيسي الذي قام به المجلس التنفيذي لضمان انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان في عضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وصرحت بأن تقرير الاجتماع الأول سوف يوزع على جميع المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن الصندوق سوف يناقش مع الشركاء في لجنة التنسيق المعنية بالصحة ما ينبغي لكل منهم القيام به على الصعيد الميداني في مجالات رئيسية، في جملة أمور، من قبيل الأمومة الآمنة، والصحة الإنجابية للمراهقين، والحد من وفيات الأمهات. ووافقت على أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا لموضوع الأمومة الآمنة. وصرحت المديرة التنفيذية بأنه ينبغي تضمين المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق المعنية بالصحة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي ترتيبات لجنة التنسيق المعنية بالصحة التي ينبغي أن تنفذها الأفرقة الموضوعية المعنية بالصحة والتي يجري إنشاؤها على الصعيد القطري. ووافقت أيضا على اقتراح مفاده أنه ينبغي وضع تقرير مشترك عن اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة. واقترحت فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد القطري، بأن من المفيد أن يقوم أعضاء المجلس التنفيذي، الذين يعملون في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، قبل الاجتماع المقبل، كل في بلده، ببحث فعالية التنسيق فيما بين الوكالات الثلاث الأعضاء في لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأحاطت علما، فيما يتعلق بمشاركة البنك الدولي في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، بدعمها وبأن الموضوع قد نوقش أيضا في الاجتماع الاستهلالي. ولقد دأبت لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الحرص على مشاركة البنك الدولي في اجتماعاتها. وتضمنت المناقشات غير الرسمية الأولية بين البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اقتراحات باهتمام البنك في المشاركة على الصعيد التقني. وسوف تواصل لجنة التنسيق المعنية بالصحة مناقشة طريقة مشاركة البنك في أعمالها على نحو أكثر وثاقة. وأضافت قائلة إن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد شاركت في الاجتماع الأول بصفة مراقب. ولاحظت أيضا أن لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد صرحت أيضا بأنه ينبغي عقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على الأقل. وفيما يتعلق بالعضوية، أشارت إلى أن ستة أعضاء ينتمون إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية و خمسة أعضاء، على التوالي، ينتمون إلى مجلسي إدارة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويدل ذلك على حقيقة أن مجلس منظمة الصحة العالمية يتألف من ست مناطق في حين يتألف مجلسي كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من خمس مناطق. ووافقت على أن التنسيق على الصعيد

القطري يعد أمرا ضروريا. ثم أحاطت علما بأن أحد بنود جدول الأعمال المقترح للاجتماع المقبل للجنة التنسيق المعنية بالصحة يتعلق ببحث تنفيذ توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الصعيد الميداني.

١٨٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4) والتعليقات عليه؛ واعتمد اختصاصات اللجنة على النحو الوارد في التقرير.

ثاني عشر - مسائل أخرى

بيانات ختامية

١٨٤ - أفاد مدير البرنامج الإنمائي أن عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ يجري حاليا السير فيها بنشاط؛ وأضاف أنه سيقدم تقريرا أوفى عن هذه العملية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالدورة الحالية، فقد أعرب عن تقديره الشديد للمقررين المتعلقين بترتيبات البرمجة الخلف وباستراتيجية التمويل. وقال إن نجاح استراتيجية التمويل يقتضي أن تستند تلك الاستراتيجية إلى اتفاق بين المجلس التنفيذي والإدارة، يؤدي إلى أن تعمل الجهتان معا. وأعرب، في هذا الصدد، عن شكره لنائب الرئيس ألان مارش، الذي ترأس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل للبرنامج الإنمائي، للجهود التي بذلها، فضلا عن جهود مندوبين عديدين آخرين خصصوا قدرا كبيرا من وقتهم وطاقاتهم لتلك المسألة المهمة. كما أعرب عن شكره لرئيس المجلس التنفيذي ولنواب الرئيس الآخرين، لما أدوه جميعا من خدمات فعالة جدا خلال فترات خدمتهم. وشكر عدة موظفين من البرنامج الإنمائي وأبلغ المجلس أن مدير مكتب الميزانية، السيد آد دي راد، سيُخلي منصبه وينتقل إلى مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بون، ألمانيا. وأوضح مدير البرنامج الإنمائي أن الأرجنتين واستراليا وبليز ورومانيا وماليزيا ومدغشقر وهولندا لن تكون بين أعضاء المجلس التنفيذي في العام المقبل وشكر وفود تلك الدول لما أبدته من التزام تجاه أعمال المجلس.

١٨٥ - وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها الختامية، عن شكرها للمجلس التنفيذي لما أجراه من حوار ومناقشة على درجة عالية جدا من الإيجابية وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتز جدا بالمشورة والتوجيه المقدمين من المجلس ويقدرهما تقديرا كبيرا. وشددت على الأهمية التي يحظى بها تحديد رقم مستهدف لتمويل الصندوق قدره ٤٠٠ مليون دولار وأوضحت أنه ينبغي أيضا التفكير بجدية في تحديد رقم مستهدف قدره ١,١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وقالت إن الأهم من ذلك أن ينظر المجلس فيما يمكن أن يفعله صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى يمكن للمجلس بعد ١٠ سنوات أن ينظر إلى الوراء ويرى الإسهام الملموس الذي قدمه الصندوق في المساعدة على تقليل وفيات الأمهات ووفيات الرضع، وفي زيادة الخيارات المتاحة وحقوق الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية التي تتمتع بها كل امرأة وكل زوجين في جميع أنحاء العالم.

١٨٦ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) عن شكره للمجلس التنفيذي لما قدمه من توجيه لصندوق السكان خلال الدورة الحالية وطيلة العام، ولا سيما لبدئه العملية التي انتهت باتخاذ المقرر ٢٤/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل الصندوق. وأعرب عن شكره للرئيس ولأعضاء المكتب لما مارسوه من قيادة قديرة وأشاد بالرئيس السابق للمجلس، السيد هانز لوندبورغ، لكونه أول من طرح فكرة وضع استراتيجية لتمويل الصندوق ولالتزامه النشط بتحقيق هذا الهدف. كما أشاد بنائب الرئيس، ألان مارش، لما أبداه من التزام راسخ وجهود دؤوبة في ضمان وصول عملية التشاور إلى نهاية مثمرة. وأعاد نائب المديرة التنفيذية تأكيد عزم الصندوق على العمل مع الشركاء من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المقرر المتعلق باستراتيجية التمويل. ومضى ليعرب عن شكره لزملائه في الصندوق والبرنامج الإنمائي، وخاصة العاملون في أمانة المجلس، فضلا عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين للإسهامات التي قدموها في كفالة نجاح الدورة.

١٨٧ - وأعربت المديرة التنفيذية ونائبها عن تمنياتهما بالنجاح الكامل لمدير البرنامج الإنمائي في مساعيه الجديدة في الوسط الأكاديمي، التي ستبدأ في الصيف المقبل، وأكدا أنهما سيواصلان العمل معه عن كثب حتى نهاية مدة خدمته.

١٨٨ - وأعرب رئيس المجلس التنفيذي عن تقديره لجميع أعضاء المجلس للالتزام الذي أظهروه خلال العام. وخص بالذكر نواب الرئيس كلا منهم على حدة وأشاد بهم للأعمال التي قاموا بها. وأنهى كلامه بالإعراب عن تقديره لمدير البرنامج الإنمائي وللمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيهم لدعمهم إياه خلال فترة خدمته كرئيس للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨٩ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٥/٩٨ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ المعقودة في ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر و ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.4 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ وتقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/15 و DP/1998/27)؛

أحاط علما بخطة العمل السنوية المقترحة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩ (DP/1998/CRP.10)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، على النحو المحدد في مرفق هذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١

وافق على إرجاء النظر في التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١ حتى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩؛

البند ٣ - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ (بما في ذلك تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩) (DP/1998/29 و DP/1998/29/Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/1998/30)؛

أحاط علما بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/31)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/37)؛

اعتمد المقرر ١٨/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن التنقيحات المدخلة على النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لعام ١٩٩٧ (DP/1998/33 و DP/1998/33/Add.1)؛

البند ٤ - إطار التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اعتمد المقرر ١٩/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لبوروندي (DP/CCF/BDI/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية (DP/CCF/EQG/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا (DP/CCF/COS/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لباراغواي (DP/CCF/PAR/1)؛

وافق على تمديد أطر التعاون القطري والبرامج القطرية التالية:

أولا

تمديد إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1/EXTENSION I)؛

ثانيا

التمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION II)

تمديد البرنامج القطري الخامس لإكوادور (DP/CP/ECU/5/EXTENSION I)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

البند ٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

اعتمد المقرر ٢٠/٩٨ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (DP/1998/36)؛

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٧ - تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٢٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٢٤/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ (DP/FPA/1998/9)؛

اعتمد المقرر ٢١/٩٨ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/14)؛

اعتمد المقرر ٢٢/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (DP/FPA/1998/12)؛

البند ١٠ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13) وأقر علاقة العمل المستمرة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية على النحو الوارد في التقرير؛

البند ١١ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/5/EXT 1)؛
تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/EXT 1)؛
تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومات كازاخستان وأذربيجان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT 1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المبادرة العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بالقطاع الخاص؛

البند ١٢ - لجنة التنسيق المعنية بالصحة

أحاط علما بتقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4) وبالتعليقات عليه، وأقر اختصاصات اللجنة بصيغتها الواردة في التقرير؛

البند ١٣ - النهج الشاملة للقطاعات

قرر إرجاء النظر في التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات (DP/FPA/1998/CRP.5) المقدم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩؛

البند ١٤ - مسائل أخرى

قرر إرجاء استعراض التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية إلى بنغلاديش، وتونس ولبنان، وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.13؛ و DP/1998/CRP.14؛ و DP/1998/CRP.15) المقدمة إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٩

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
		لاتخاذ إجراء		انتخاب أعضاء المكتب لعام ١٩٩٩
	رسمي (DP/1999/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨
	رسمي	للعلم	نصف يوم	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩ (٢٥/٩٦)
٢				الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
				المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم	نصف يوم	استعراض مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠٠١
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		التقرير المرحلي عن تنفيذ عملية إدارة التغيير (١٥/٩٧)
٤			يوم واحد	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		متابعة المقرر ١٩/٩٨ المتعلق بترتيبات البرمجة الخلف
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطرية
				استراتيجية الإعلام والاتصال
٥	شفوي	للعلم	نصف يوم	عرض بشأن المجالات الرئيسية للاحتياجات في مجال الاتصال (١٥/٩٨)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٦				الصناديق والبرامج الخاصة
	رسمي	للعلم	يوم واحد	تقارير عن أنشطة مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (٢/٩٢)
٧				تعبئة الموارد
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	متابعة المقرر ٢٣/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
		لاتخاذ إجراء		تقرير عن تقييم المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- - - - -